# المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة دورية يصدرها المنتدى الديمقراطي العراقي

العدد مآئة و ثلاثة عشر - آيار ٢٠٢٢

No. 113 May. 2022


## التغييرات المناخية الاخيرة تتطلب الإسراع في إيجاد الحلول الجذرية للأزمات الخطيرة التي تواجه عموم العراق

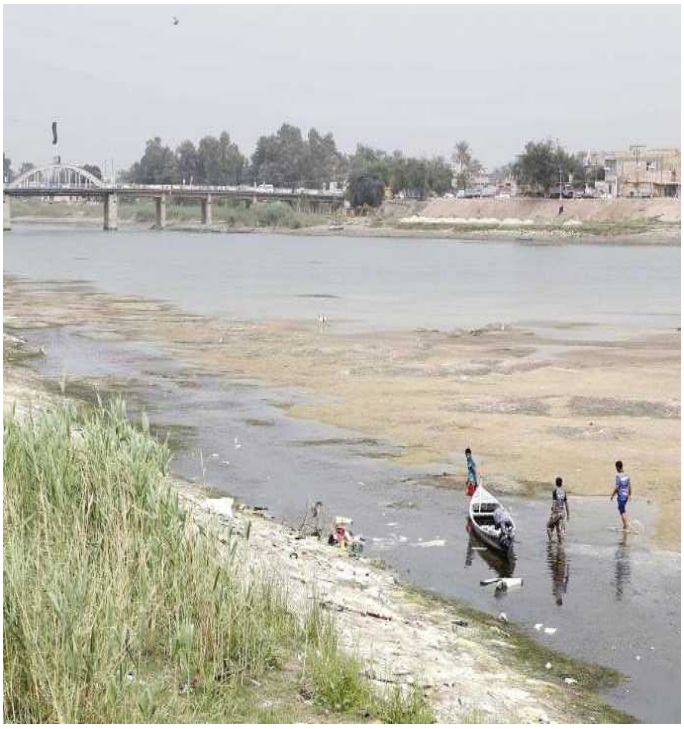

## الأفتتاحية

# الحريات العامة بين التعصب والطئفية والتسامح

**عبدالخالق زنكنة**

تعرضت غالبية المجتمعات البشرية في حقب التاريخ المختلفة الى ازمات ومشاكل لا حصر لها تركت آثار سلبية على العلاقات الداخلية لهذه المجتمعات وعرضت حقوق وحريات المواطنين للخطر سرعان ما تداركت هذه المجتمعات اوضاعها ، فبتكاتف ابنائها فيما بينهم للتخلص من هذه الازمات ، ومن خلال الاحتكام الى صوت العقل الذي يدعو الى تبني القيم والمفاهيم التي تتقبل العيش المشترك مع وجود الاختلاف والتباين من خلال اعتمادها قيم الديمقراطية واحترام الحريات الشخصية والعامة ، ونبذها لعقلية التعصب والطائفية والانفراد بالسلطة الذي يجعل الانسان يتشدد فيرى نفسه دائما على حق ويرى الاخر على باطل بلا حجة او برهان ، فتذكى النزاعات ويطيل امد الخلاف والشقاق مما يسهم في زيادة حدة التوتر ويقطع النسيج الاجتماعي ، ويقلل من فرص التوصل لحلول ناجحة .

لاشك ان هذه الحقيقة التاريخية تنطبق على المشهد العراقي المعاصر الذي يعاني اختلالات سياسية ومجتمعية واقتصادية وثقافية وفكرية خطير ، وبشكل واسع لا يمكن للعاقل ان ينكره ان هذه المشاكل تنخر النسيج الاجتماعي والثقافي والديني والسياسي ، طالما سادت ثقافة التعصب والاستبداد ولغة الاحتراب والعنف وفتاوى التكفير واتهامات التخوين على ثقافة التسامح وسيادة القانون والمساواة وعدم التمييز والاقصاء والتهميش والانفراد باتخاذ القرارات الستراتيجية، من خلال ارساء مبدأ المواطنة واعلاء الهوية الوطنية على باقي الهويات الاخرى، ان اعتماد قيم الايثار وتجرد الانسان من مكتسباته القومية والشخصية والفئوية جعلت من تكريم الانسان وحماية حقوقه قاسماً مشتركاً لجميع المجتمعات الطامحة للعيش بكرامة .

لقد ألقت اجواء النزاعات والتجاذبات السياسية بظلالها القاتم على الحريات العامة والخاصة ، مما ادى الى تراجع قيم وثقافة حقوق الانسان والديمقراطية ، وتعززت بدلاً منها قيم الفئوية والتعصب والعنف ظهرت على شكل انتهاكات لحقوق الانسان والاعتداء على الحريات العامة والشخصية ومخالفة جسيمة لمعظم التشريعات الدولية والمحلية التي تنظم حقوق الانسان وحرياته ، فقد اعتبرت الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٦ في العراق ولغاية ٢٠٠٩ الاسوأ بإمتياز بالنسبة لاوضاع حقوق الانسان والحريات على وجه الخصوص ، فأخطر الانتهاكات ارتكبت خلال فترة النزاع الطائفي تليها فترة سيطرة عصابات داعش الارهابي على ثلث اراضي العراق عام ٢٠١٤ في الموصل وسهل نينوى وصلاح الدين والانبار ومناطق من كركوك وديالى ، الحقت افدح الاضرار بحقوق المواطنين السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية وبحرياتهم الشخصية والعامة وبالوحدة الوطنية وصورة الشعب العراقي بالعموم والاقليات القومية والدينية والمذهبية بالخصوص ، فقد اثر الانقسام والاقتتال الطائفي والصراع على السلطة وانتشار السلاح المنفلت بنطاق واسع في تراجع المجتمع العراقي المدني وواقع الحريات العامة فيه ، فلا يمكن ان يستقيم المجتمع ويتحقق الاستقرار والامن فيه من دون حل المشاكل وانهاء الازمات لبناء الدولة الديمقراطية الحديثة بصورة صحيحة ، لا سيما وان النظام السياسي العراقي اسس على مبادئ خاطئة بإعتماده سياسة المحاصصة الطائفية والعرقية .

فالتعددية والتنوع وحق الاختلاف والاجتهاد وحرية التعبير والتجمع السلمي وحرية العبادة وتشكيل النقابات والمؤسسات المدنية والاحزاب والانتساب اليها والمشاركة في الحكم وتداول السلطة يجب ان تكون مصانة في المجتمع ، فالاوضاع في المجتمع العراقي بشكل عام لا تزال تتطلب نقاشاً عميقاً وجريئاً من اجل التوصل الى حلول جذرية تحمي الحقوق المدنية والديمقراطية ، من هنا يعتبر الاصلاح والتغيير والتسامح العلاج الشافي والمخرج المثالي للمجتمعات التي تعاني من سيادة منطق التعصب والعنف وغياب الثقة الداخلية وتزايد الانتهاكات للحريات العامة ولحقوق الانسان ، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتلازم فكرتي الحق والحرية من ناحية والعدالة الاجتماعية من ناحية اخرى .


المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة دورية
تهتم بشؤون حقوق الإنسان
ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Periodical magazine Interested
of Human right, Elemente of
Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة
عبد الخالق زنكَنه



E-mail :
iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي
Iraqi Democratic Forum


## دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى العراقي جمعيات ونشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقانون لنشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة.

# اليوم العالمي لحرية الصحافة حرية الاعلام تساعد في تغيير المجتمعات

## كوران خالد

تماشياً مع روح المادة ١٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان قامت منظمة اليونسكو وادارة شؤون الاعلام في الامم المتحدة () في عام ١٩٩١ ، بالإعلان العالمي لحرية الصحافة () ، وذلك ضمن اطار عقد ويندهوك ناميبيا ، وبرز في ذلك المؤتمر فكرة انه ينبغي ان تفهم حرية الصحافة على انها تتطلب التعددية والاستقلالية لوسائل الاعلام بشكل عام .

وبعد مرور اكثر من ثلاث عقود من الزمن على مؤتمر ويندهوك ، لا يزال اليوم العالمي لحرية الصحافة يتردد صداه في الدفاع عن حرية وسائل الاعلام ، وفي الفترة الماضية شجعنا جميعنا التطورات الديمقراطية والاجتماعية والسياسية العالمية التي لم يسبق لها مثيل والتي لعبت فيها وسائل الاعلام دوراً مهماً .

ان حرية تعزيز قوه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خصوصا تلك الخاصه بالاعلان الجديد لعبة دورا مهما ، حتى ولو كان في كثير من الاحيان بالاشتراك مع القنوات الفضائيه ، وهذا اكد على ما كان في يناصر له اليوم العالمي لحريه الصحافه خلال السنوات الثلاثين الماضيه ، حريه الاعلام هي جزء من حزمة الحقوق الاساسيه التي سوف يسعى الشعب جاهدا لتحقيقها .

ان التقاء حريه الصحافه مع حريه التعبير من خلال وسائل الاعلام التقليدية فضلا عن الجديده ، وهذا يساعد على تمكين المجتمع المدني والشباب والمجتمعات المدنيه المحليه من احداث تحولات اجتماعيه وسياسيه ، وتنطوي حريه الاعلام على كل شخص في حريه الرأي والتعبير على اساس عام ، ويشتمل هذا الحق على حريه اعتناق الاراء دون تدخل ، واستقاء الانباء والافكار وتلقيها واذاعتها من خلال اي وسيلة كانت دون التقيد في الحدود الجغرافية ، كما ورد في الماده ١٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وقد قامت الانتفاضات التي حدثت مؤخرا في بعض الدول العربيه وانتفاضة تشرين في عام ٢٠١٩ ، بتسليط الضوء على قوه وسائل الاعلام وسعي الانسان لحرية الاعلام ، فضلا عن قيامها بالتاكيد على حقيقه ان تلك الفوارق الاجتماعيه سوف تبحث عن توازن لاجل غير مسمى ، من اجل التصدي لتلك الفوارق .

تعد حريه الاعلام الجديد هذه بتحويل المجتمعات بطرق ربما لم يكن بالامكان تصورها قبل عدة اعوام من الان ، فقد مكنت من ظهور وسائل جديده للتواصل وتبادل المعلومات والمعرفه وتعزيز احساس الناس بمشاركتهم وهويتهم وانتمائهم ، وتلعب حريه الاعلام بما في ذلك الحريه على الانترنت دوراً حيوياً في التحول الاقتصادي للمجتمع .

واخيرا فان الدول تتحمل مسؤوليه التاكد من ان القوانين الوطنيه بشان حريه التعبير هي ضمن المبادئ المقبولة دولياً على النحو المنصوص عليه في اعلان ويندهوك ومؤشرات اليونسكو لتطوير الاعلام ، وهما وثيقتان اقرتهما هذه الدول .

# ما هي صفات وواجبات النواب المستقلون في مجلس النواب ؟

## فلاح امين الرهيمي

إن النائب المستقل لا يمكن أن يمتلك الأمر المطلق في الحياد أثناء عمله وتعاونه مع النواب الآخرين وإنما يجب أن يعتمد على المرونة والشفافية والنسبية وتكون منفتحة ومميزة بعدم بناء القيود والحواجز مع الآخرين والتعامل معهم بالتساوي ويحاول أن يتخذ القرارات الصحيحة بعد التفكير بها جيداً ومن خلال اتخاذ القرارات فإنه ينشئ الطريق الصحيح وكيفية الحصول عليها والمستقل يكون متعاطفاً مع الآخرين وفي نفس الوقت يعرف جيداً دوره وعمله في أي موقف يجب الانحياز له فيه مصلحة للشعب .

إن الظاهرة العراقية معقدة إلا أن حلولها ومصيرها تتوقف على موقف النواب المستقلين من خلال الموقف الصائب الذي يصب في مصلحة العراق وطن وشعب .. صحيح أن النائب المستقل يتخذ الحياد في اتخاذ القرار وتقرير المصير إلا أن ذلك ليس في كل المواقف حيث أن الموقف الآن يجب اتخاذ موقف الأفضل الذي هو المصلحة العامة في اتخاذ الموقف الصائب والناجح لأن الموقف يمثل تقرير مصير. لأن المسألة العراقية يقرر مصيرها النواب المستقلون لأنها تتمسك بها قوتين واحدة تمتلك الثلثين التي تمثل قوى الإصلاح والتغيير وعلى فوزها يتوقف انتخاب رئيس الجمهورية الذي بدوره يطلب من القوى التي تمتلك الأكثرية عن النواب لتأليف الحكومة ومن ثم يصدق مجلس النواب ورئيس الجمهورية على إطلاق الصرف بميزانية ٢٠٢٢ / وإنجاز المشاريع المعطلة وتسليم المحافظات والوزراء حصصهم من الميزانية وإنجاز أعمال الشعب وحاجياته من الميزانية والجهة الثانية القوى التي تمتلك الثلث المعطل والمسألة الرئيسية هو انحياز النواب المستقلون واصطفافهم مع قوى الأكثرية التي تصب في إنجاز الإيجابيات لمصلحة الشعب وفي حالة اصطفاف النواب المستقلون مع الكتلة التي تمتلك الثلث من عدد النواب سيبقى الانفلاق السياسي مما يسبب ضرر إلى الشعب لأن أي من القوتين لم تنال الأكثرية في مجلس النواب الذي أقرها الدستور العراقي ويبقى العمل السياسي معطل والدستور مغلق .

إن الحياد الذي يدعي به قسم من النواب المستقلون يجب أن يختار الموقف الذي يصب في مصلحة الشعب وليس النظر في منظار واحد إلى الطرفين وإنما يحدد الطرف الذي فيه مصلحة وفائدة للشعب لأن المسألة تقرير مصير العراق الآن وفي المستقبل ولذلك المطلوب من النواب المستقلين اختيار الجهة والطرف الذي تتجسد فيها مصلحة الشعب لأن هذه العملية لا ينطبق موقف فيه الضرر للشعب لأن المفروض بالنواب تحديد الموقف ومصلحة الشعب .

# المياه ليست قضية عابرة

عبداللطيف رشيد *

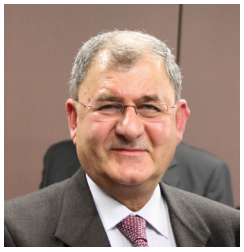

رغم بديهية العنوان اعلاه إلا ان التعامل الحالي مع ملف المياه في العراق لا يعتمد على تنفيذ خطط ستراتيجية طويلة الأمد وضعها خبراء ومختصون ومؤسسات عريقة رغم توفر هذه الدراسات والتوصيات فعلا، إذ نشهد موجات عابرة من الاهتمام بموضوع المياه مع بداية كل موسم جفاف ثم يتم الانشغال عنه بملفات ساخنة أخرى، ومع مرور الوقت تتضخم أزمة المياه حتى وصلنا الى الوضع الخطير الحالي.

إن أزمة المياه متواصلة منذ عدة عقود وهي ترتبط، في الدرجة الاولى، بالتغيرات المناخية الكبيرة التي تشهدها الكرة الارضية وخاصة منطقة الشرق الاوسط حيث تتسع الصحارى كلما تراجعت كميات المياه المتوفرة، والعراق تحديدا سيواجه الجزء الاكثر حدة من المشكلة نظرا لكونه دولة مصب حيث تقع منابع مياهه خارج حدوده، كما تعرضت تربته لتغييرات كبيرة جعلتها أكثر هشاشة وأقل تماسكا مع توالي سنوات الجفاف وتزايد حركة الآليات العسكرية وتراجع أعداد أشجار النخيل ومساحات الغطاء الأخضر، وهو ما انعكس اليوم في موجات الغبار المتحركة من دول الجوار لتضرب البلاد معظم أيام السنة.

سبق وان طرحنا خلال السنوات الماضية حلولا وخططا لمواجهة أزمة المياه وما يتبعها من أزمات في البيئة والزراعة واستقرار السكان، وجوهر هذه الطروحات هو اعتبار المياه قضية عليا يديرها المختصون ويدعمهم الساسة وليس العكس، وفي مقدمة العلاج معرفة الخطط التشغيلية للمياه التي تعتمدها دول الجوار لكي يتمكن العراق من وضع سياسة واقعية لإدارة المياه بعيدا عن الخطوات المفاجئة، وهذا المطلب يجب ان يكون في مقدمة حواراتنا مع دول الجوار بعيدا عن التصعيد والتهديد فكلها أساليب غير مجدية في هذا الملف الخطير تمهيدا للتوصل الى اتفاقيات ثابتة لتوزيع الحصص المائية.

يجب ان نضع في نظر الاعتبار ان التغيرات البيئية وموجات الجفاف تضرب جميع البلدان كما ان زيادة الطلب على المياه تشمل كل المجتمعات لكن هذا يجب ان لايكون على حساب الحقوق المائية العادلة للعراق، ولكي تكون مطالبتنا بحصص عادلة مقبولة علينا اعتماد أساليب حديثة في ري المزروعات بدلا من الاساليب القديمة المعتمدة الآن، وتقليل نسب التبخر عبر توفير غطاء أخضر في المناطق المحاذية للانهار وكذلك حماية مجاري الانهار من التلويث والتجاوزات بالبناء او غيره من الاستخدامات وايقاف الهدر في استخدام المياه وتطوير تخزينها.

تحقيق كل هذه الامور يحتاج الى إدارة قوية ومهنية لملف المياه والتوسع في الاستثمار وإشاعة ثقافة عامة للحفاظ على هذا العنصر الحيوي عبر منهاج تربوية واعلامية تخاطب مختلف الاعمار ومستويات الوعي، وتشارك في تأسيس هذه الثقافة كافة المؤسسات والنخب، لأن المياه ليس قضية عابرة.

عمليا، لا بد من تحسين وتقوية ادارة المياه ويجب التحرك سريعا في اتجاهين، الاول تشكيل مجلس أعلى للمياه من الخبراء والمتخصصين خارج الاطر البيروقراطية المعتادة في العمل الاداري والحكومي، ومهمة هذا المجلس وضع سياسات لإدارة ملف المياه، وتحظى توجيهات وخطط المجلس بقيمة اعتبارية ومهنية ملزمة للجهات الحكومية التنفيذية.

والاتجاه الثاني يتضمن التحرك السياسي والدبلوماسي لإطلاق حوار إقليمي موسع للتوصل الى توافقات واتفاقات بين حكومات الدول، وبالأخص تركيا وايران والعراق وسوريا، لإيقاف الخطوات والمشاريع التفردية مثلما تفعل تركيا ببناء السدود العملاقة التي تؤثر بشكل كبير على الامدادات المائية في نهري دجلة والفرات، ولا بأس في ان يسعى العراق لعقد مؤتمر دولي أو اقليمي في هذا السياق وان يجعل من هذا الملف أساسيا في علاقاته مع الدول الأخرى، لإن استقراره مرهون بإستمرار تدفق كميات مناسبة من المياه، وهو استقرار ضروري لبقية دول المنطقة.

* وزير الموارد المائية الأسبق

# لماذا الانسداد السياسي ؟

أ. د. عامر حسن فياض

إنَّ أزمة الانسداد السياسي المعاش في العراق لم تولد من رحم الحقل السياسي الحالي فحسب، بل نشأت منذ عقود في رحم الحقل المجتمعي العراقي (السياسي – الاجتماعي – الاقتصادي – الثقافي) الذي لم يسمح بالتعددية السياسية ولا يقبل بمعارضة قوية ولم يتعود على الانتقال السلمي للسلطة).

إنَّ المنظومة المجتمعية للعراق تمثل تاريخيا، رحما مشوها لولادة دولة عصرية متعافية وهنا ولهذا السبب تغيب الشروط الموضوعية لبناء دولة حقيقية، الأمر الذي يتطلب توفر شرط وضعي لتغيير وإصلاح من الأعلى عبر نظام سياسي ينشغل أول ما ينشغل بإيقاف التدهور قبل أن يخدعنا بالازدهار والتطور.

لقد حصر أهل مهنة وعلم السياسة أزمة النظام السياسي الفاشل اينما كان بأزمة الهوية بمعنى التشرذم الفكري الثقافي عن التكامل الوطني، وأزمة التغلغل بمعنى قصور الدولة عن فرض سيطرتها المادية وعن تطبيق قوانينها في مختلف أنحائها، وأزمة المشاركة بمعنى عدم انخراط قطاعات عريضة من المواطنين بالاسهام في عملية صنع القرار لعجز في المؤسسات ولعدم فعاليتها، وأزمة التوزيع بمعنى انتفاء العدالة في توزيع منافع النمو بعدالة بين المواطنين أو بين الأقاليم، وهناك أخيراً أزمة الشرعية، التي تتأتى كمحصلة لمختلف الأزمات السابقة وتُعبر عن رفض المواطنين للانصياع الطوعي لأوامر سلطة النظام السياسي مما يجعلها حالة مواجهة مستمرة مع الشعب .

ان معالجة الانسداد السياسي يعتمد على نظام سياسي قادر على الخروج من دائرة التنجيم والكهانة والشعبوية والمكوناتية. نظام سياسي متمكن بنقل مستقبل أزمة الانسداد السياسي من البحث في الحقل السياسي فقط الى الحقل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. ودون ذلك فإنَّ عدم تطبيق النصوص الدستورية باق، وضعف الجهاز الإداري للدولة في إنجاز الخطط التي تحقق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية باق.. وتصاعد أعمال العنف والفساد وعدم الاستقرار باق.. وعدم الخروج من دائرة التوجهات التقليدية، وإن ظهرت بعض الانصياعات لاستحقاقات العصرنة، التي تحاول بعض الجهات والقوى الخارجية تعميمها باقية، وهذا يعني استمرار تحكم المظاهر التقليدية العصبوية والفئوية الطائفية والعشائرية، وذلك لا يولد سوى نظام سياسي فئوي متسلط تكون السلطة فيه موضع احتكار بيد فئات اجتماعية ونخب سياسية ضيقة الأفق واسعة المطامع.

إنَّ النظام السياسي على الرغم من تلويحه بشعار التعددية فإنه يقوم في جوهره على تقنية قوامها حاكم واحد متسلط على قوميته أو مذهبه او عشيرته أو حتى على زقاقه.

العراق وهو من أحد أغنى عشر دول في العالم من حيث الثروات الطبيعية دون عوائد المطارات والمنافذ الحدودية لكي يكون دولة حقيقية سياسياً واقتصادياً وعسكريا، وليس بقعا جغرافية غنية بالموارد وعلى رأس كل بقعة تجثم جماعة متنفذة تمتص أموال هذه البقعة باتفاق وبتهديد أو بابتزاز.. لكي يكون دولة حقيقية عليه أن يتجاوز انسداداته السياسية وغير السياسية التاريخية والمعاشة بنظام سياسي، يتجنب تدوير الثلة السياسية التي تتحكم به وصنعت كل انسداداته.

باختصار شديد أن الانسداد السياسي هو أجود ما تنتجه مصانع الجهل السياسي المنتشرة بكثرة في بلادي.

# وساطة للتفاوض ـ مهداة للتيار والأطار والمستقلين

د. قاسم حسين صالح

توطئة

كان السيد رئيس الوزراء الأسبق الدكتور حيدر العبادي قد واجه مهمة غاية في الصعوبة والتعقيد تمثلت بتشكيل حكومة جديدة تتمتع بالقوة والكفاءة والنزاهة والمواطنة والانسجام..والمشكلة ذاتها تواجه الان كل الأطراف في العملية السياسية بين حكومة أغلبية وحكومة توافقية..وهذه المقالة مهداة لثلاثة أطراف: التيار الصدري والأطار التنسيقي والنواب الثلاثة والأربعين المستقلين.

## عـقد مزمنـة

قبل ان نتحدث عن التفاوض الذي اصبح الان علما له نظرياته واساليبه، والمواصفات والمهارات الخاصة بقائد التفاوض،نشير الى ان تتابع الاحداث اثبت لنا نحن المهتمين بعلم النفس والاجتماع السياسي ان حكومات ما بعد التغيير،كانت منتجة للأزمات،وانها برمجت العقل السياسي العراقي على ان يتفنن او (يتذاكى) في خلق الآزمة للآخر.. نجم عنها ان جرى تفعيل لخلايا الدماغ والمراكز الخاصة بالكراهية والخوف والشك بالآخر،وسبات للخلايا والمراكز الدماغية الخاصة بحسن الظن بالشريك.ولأن هذا الحال استمر اكثر من (١٨)سنة،فان العقل السياسي العراقي ادمن على هذا الايقاع،وحصل ان شاع لدى الجميع أفكار غير عقلانية.. اخطرها فكرة (الغالب والملغوب).. بمعنى أن التنافس او الصراع السياسي صار في عرفهم ان ينتهي (بانتصارك) وهزيمة خصمك.

تلك عقد سيكولوجية تحكمت في العقل السياسي العراقي،أخطرها وجود عقول ما تزال تتحكم بها افكار غير عقلانية تعتمد تكتيك (علّي سقف المطالب) لتحصل على ما تريد..التي هي بالضد من عملية التفاوض التي تقوم على مبدأ التنازلات المتبادلة..فضلا عن تعصب عشائري ،قومي،طائفي،حزبي.. وعقول مصابة بحول عقلي،ترى فقط ما هو ايجابي في الطائفة التي تمثلها، وترى فقط ما هو سلبي في الطائفة الأخرى.. وتحمّلها مسؤولية الأزمة وتبّرأ نفسها منها مع انها شريك فيها.

ان التفاوض،ايها الأخوة، هو ان تدخل في حوار مع طرف او اطراف بهدف الوصول الى اتفاق يرضي الاطراف المتفاوضة ويضمن لها الحد الادنى المقبول من المكاسب .هذا يعني ان تكتيك (علّي السقف) يجب ان يلغى من حسابات الطرف المفاوض وان يكون لديه استعداد نفسي للتنازل المتبادل..بعيدا عن روح التعصب والتصلب والالتزام الشديد بالمواقف،وان تكون لديه الرغبة في التراخي..لأن احد اهم شروط التفاوض الناجح هو وجود قدر من المرونة من الاطراف المعنية ،بما يعني ان يراعي كل طرف حقوق الطرف الاخر ،وان لا يكون هدفه هو الكاسب الأكبر.

## صفات المفاوض الناجح

يحتاج التفاوض من المفاوض ان يتمتع بالقدرة على تغيير اتجاهات الطرف الآخر وصولا الى الاقناع. وهذا يتطلب ان يكون اسلوب المفاوض مؤثرا،اذ لا يكفي ان يكون الحق معه حتى يكون مقنعا للطرف الاخر وانما لابد ان يكون قادرا على تفنيد حجج الطرف الاخر باسلوب موضوعي يتناسب مع طريقة تفكير هذا الطرف وقدراته الادراكية وخلفياته الثقافية، وان يعي نقاطا جديدة بصورة سريعة، وان يستجيب لها باسلوب مناسب.. ولن يحصل هذا الا حين تكون رسالة المفاوض واضحة تحمل معنى واحدا محددا وفهما مشتركا.

وينبغي في المفاوض الجيد ان يتمتع بالقوة التي لا تنفر الاخرين من التفاوض معه وانما عليه توظيف قوته في دعم حججه. والقوة وحدها لا تكون كافية في قيادة عملية التفاوض بمهارة وانما ينبغي ان يكون هنالك طموح عال في الوصول الى الهدف مع استخدام المهارات الاتصالية والاقناعية.واللافت ان العراقيين عموما لا يتمتعون بتلك الصفات، ولهذا تراهم يختلفون على ما كانوا دعوا اليه..مثال ذلك ان السيد نوري المالكي كان قد دعى الى تشكيل حكومة أغلبية فيما الآن يعارضها بشدة.

استراتجية الانهاك

كل الأطراف في العملية السياسية العراقية كانت قد قامت بمفاوضات لكنها اعتمدت استراتيجية الانهاك واستنزاف الطرف الاخر سواء بتطويل فترة التفاوض او بخلق العقبات القانونية(والدستور العراقي حمّال أوجه) التي يمكن وصفها باستراتيجية الخداع والتمويه ،

وعلى الجميع ان يغادروا هذه المواقف،ويتخلصوا من (حولهم العقلي) الذي يري كل طرف بأنه على حق والآخر على باطل.

ان كلامنا هذا قد يبدو خياليا للبعض او غير ممكن عمليا في ضوء (مخلفات) استراتيجيات التفاوض الفاشلة وما افرزته الاحداث من تعميق للصراع.غير ان واقع الحال يفرض على الاطراف المفاوضة ان لا طريق امامها سوى اعتماد منهج المصالح المشتركة القائم على استراتيجيتي (التكامل والتعاون).صحيح انهم لن يبلغوا الحالة المثالية،لكنها ستشكل البداية شرط توفر حسن الظن وصدق النوايا التي تفضي سيكولوجيا الى المرونة في تقديم التنازلات المتبادلة التي تضمن ان تكون المصالح متوازنه بين اطراف التفاوض،وهذا يتطلب ان يتوافر الاقتناع بالرأي لدى المفاوض،قبل اقناع الآخرين به.

ان الاجواء النفسية قبيل واثناء التفاوض عامل مهم في عملية التفاوض،ليس فقط في اسلوب الكلام الذي ينبغي ان يكون مرنا..بل ولغة الجسد التي يفوق تاثيرها لغة الكلام احيانا.وليسمح لنا السياسيون بالقول انهم جميعا يمتلكون لغة جسد خشنة ترسل اشارات صريحة للمقابل بان هذا الشخص يصعب او لا يمكن التفاهم معه.فمعظمهم يمتلكون وجوها مسطحة، مكفهرة، متشنجة،غاضبة،وكأن بينها وبين الابتسامة..خصومة مستديمة.

## وساطة

بوصفنا نمتلك الخبرة في التفاوض والقدرة على تغيير الاتجاهات وتقريب المواقف ،ولأن الوساطة الخارجية من طرف غير سياسي ومحايد تكون مقبولة من الجميع، فاننا نعرض استعدادنا للتوسط بين الأطراف الثلاثة:التيار والأطار والمستقلين..ولهم نقول:

جرّبوا ،فأن لم تربحوا الوطن وشعبكم وأنفسكم..فأنكم لن تخسروا .

# حوار العنف واللاعنف

د. عبد الحسين شعبان

حتى وإن اعتبرنا أصحاب اللّاعنف الأقرب إلى القلب والوجدان، فإن أصحاب العنف هم ذوو الغلبة في الواقع، وهذا هو السائد والغالب الشائع كما يقال، في حين أن اللّاعنف الضائع النادر.

لكن العنف يؤدي إلى التدمير الذاتي للبنى المادية والمجتمعية والإنسانية، وقوته تأكل نفسها بنفسها، خصوصاً إذا لم تجد ما تأكله، وذلك من خلال الفعل ورد الفعل، فإذا لم يجد العنف ما يواجهه سيواجه نفسه، وحتى لو استمر، إلّا أنه لن يدوم إلى ما لا نهاية وسيزول يوماً، على الرغم من أن آثاره المادية والمعنوية تبقى في النفوس على المستوى الفردي أو في الذاكرة الجماعية، وقد تترك ندوباً قاسية وجروحاً قد لا تندمل على الرغم من مرور الزمن وتعاقب السنين، فمثلاً ما تزال تفجيرات هيروشيما ونكازاكي النووية ماثلة أمامنا على الرغم من مرور أكثر من سبعة عقود ونصف من الزمن، لما تركته من كوارث وآثار صحية وبيئية واجتماعية وغيرها.

في غمرة الحرب الباردة وحمّى امتلاك الأسلحة النووية، وخصوصاً من جانب القوى الكبرى جرى تسخير العلوم والتكنولوجيا والإمكانات المادية لفرض الهيمنة، فامتلاك السلاح يعني التحكّم بمصير العلاقات الدولية ومستقبل البشرية، وكان من يمتلك السلاح النووي يسعى للتفرّد فيه كسلاح ردع مرعب حتى لو لم يستخدمه، ويمارس عنفاً معنوياً وإعلامياً ونفسياً ضدّ خصمه قبل عدوّه أحياناً. وهو ما يجعل العالم ينشغل بالسؤال المحوري كيف السبيل لكي يكون طريق اللّاعنف سائداً وبديلاً عن العنف، خصوصاً بإحلال السلام والعدل، لاسيّما بنزع السلاح والتخلّص من أسلحة الدمار الشامل؟ ومثل هذا السؤال بحاجة إلى تفكّر وحوار وعمل وجهد لحشد أكبر الطاقات كي تنتصر فكرة التعايش والتعاون والمنافسة لأجل الخير والسلام.

غير أن أصحاب المذهب العنفي يردّون على تلك الدعوات التي تعلي من شأن سلمية وقوة وروحانية اللّاعنف بقولهم: ما الذي حققه قائد الثبت الدالاي لاما الحائز على جائزة نوبل في مسألة ردع التسلطية البيروقراطية الصينية، حيث لم تمكّنه من تحقيق أهداف شعبه في الحريّة، ثم ماذا يمكن أن تفعل مثل تلك الدعوات لتحقيق عدالة التوزيع في الإنتاج والمساواة والعدالة الاجتماعية، ناهيك عن السلم العالمي؟ وتلك أسئلة حياتية واقعية، يجيب عليها أهل اللّاعنف: أن الطاقة التي يمتلكها اللّاعنفي هي نور يرتقي بالإنسان بأبعاده الأربعة: المادية والعقلية والعاطفية

والروحية. والإنسان لم يُخلق إلّا لهذه الغايات، والعلم قد يزيدها تأثيراً إذا استخدم على نحو صحيح وسليم وإنساني، لكنه يمكن أن يدفع الإنسان إلى أن يصبح أكثر بطشاً واستكباراً، إذا استمرّ بالاتجاه الخاطئ والشرير والمتوحّش، ففي حين أن الأول يعمل باتجاه السلام والتسامح والتفاهم والتعايش، أما الثاني فهو توجّه نحو الحرب والإقصاء والاستعلاء والهيمنة.وحسب أصحاب العنف فالإنسان قام على التنافس والتحاسد وحب الغلبة وبالتالي فالحياة للأقوى، والتنازل ضعفاً وهو ضعف في العقل والجسد والنفس والعاطفة، لكن الحساب الترجيحي لأهل اللّاعنف يقوم على اعتبارات مغايرة أخلاقية وإنسانية وحقوقية، فلا مجتمع حقيقي أو سياسة حقيقية أو عدل أو مساواة دون تلك الأبعاد.والأخلاق تزيد من تماسك المجتمعات وتعاضد أبنائها ,وإذا كانت الطبيعة الإنسانية تحمل الخير والشر

حتى وإن كانت السوية الأولى تقوم على الخير والتعايش والاجتماع الإنساني، فإن هذه تتعزّز بالتربية من خلال البيت والمدرسة والمجتمع والإعلام والمؤسسة الدينية والقوانين، وهي مسؤولة أساسًا عن نمو نزعات الخير ووضع ضوابط ومعايير لها والعكس صحيح أيضاً. قد يكون استحالة القضاء على النزعات الشريرة والعنفية، لكنه قد تنحسر بفعل التراكم والتقدم والمدنية والعدالة لتصبح إستثناءً، أما القاعدة فهي للخير، حيث العنف يكون منضبطاً في إطار القانون مع ارتفاع منسوب الوعي من خلال التربية وإعلاء شأن الكرامة الإنسانية، وهو ما تدعو إليه الأديان جميعاً، ويبقى حق اللجوء إلى العنف منحصراً بحالة الدفاع عن النفس، وبانتهائها ينبغي إنتهاء رد الفعل العنفي الدفاعي.

واللّاعنف يمتلك طاقة وهذه قوة كبيرة لا يمكن مقاومتها أحياناً بالوسائل الإعتيادية، لأنها تولد الحركة، والحركة قوة، وهذه تحتاج إلى غذاء وهذا الأخير عبر الروح، والإرادة تفعل فعلها لتشغيل الطاقة واستمرارها. ولا بدّ من التوازن بين الطاقة والقوة، وأي قوة تحتاج إلى طاقة تناسبها لكي تصبح فعّالة، وكل طاقة تحتاج إلى قوة مناسبة تستطيع احتوائها واستثمارها لما يحقّق أهدافها. صحيح أن الاعتماد على الجانب الخيّر في الإنسان وحده لن ينهي العنف أو ينتج مجتمعاً مثالياً، ولكن الإستمرار في نشر ثقافة اللّاعنف والتربية عليها ووضع القوانين الصارمة لاعتمادها من خلال الرقابة والشفافية والمساءلة هو نوع من أنواع المصالحة مع المستقبل، وهو ما يمكن الرهان عليه.

# إشكالية الأمن الغذائي

ثامر الهيمص

اجراء عملية التصفير الكمركي ل ٢٥٠ مادة او اكثر بات من المؤكد انه لم يولد من رحم وزارة التخطيط كأحصائيات او ارقام عن حاجة السوق للسلع الاستهلاكيه والمواد الغذائية مما يعني انه قرار اداري سياسي لمواجهة ازمة متوقعة في ظل الحرب الاوكرانية التي كانت مع الكورونا سببا بازدهار اسعار النفط وعاملا اساسيا في رفع الاسعار.

ليبشرنا البنك الدولي مشكورا من اننا نتصدر الدول في نسبة النمو لهذا العام تصل ٨/٩ ٪ في الدخل القومي العراقي ولكن الاقتصاد العالمي مصاب بداء التضخم لتلحقه اسعار متضخمة بحجة الحرب الدائرة الان لتمتص نسبتنا التنموية من خلال طوارئ الامن الغذائي.

ولكن من المستغرب ان من ضمن المصفر المستورد هو انواع متعددة من الاسمنت رغم انه ليس سلعة غذائية او استهلاكية فهل سيدخل هذا السمنت المتعدد في اقامة صوامع الغلال او بناء غرف مبرده للباقيات من ال٢٥٠ لابأس اذا كان كذلك اما اذا كانت هناك مأرب اخرله ولغيره فهذا يعني تخريب لما انجز في الاكتفاء الذاتي الوحيد عراقيا حيث اننا بفضل هكذا سياسات استوردنا بحجة الغذاء التمر.

بحجة الشرائح الهشة تداركنا الموقف المتوقع بهدايا البطاقة التموينية في رمضان بفضل بركات وفرة اسعار النفط نامل بتعزيزها من الناتج الوطني الحقيقي حيث نرى ازدهار مزاع البنجر السكري وقصبه ونرى مزارع الزيتون والقطن ببذوره وعباد الشمس والذره زيوتا كما كانت قبل ٢٠٠٣ للنتهي من عمليا من استيرادها نصف مصنعة. ولكن بمزارع حديثة تقتصد بمياهنا.

الخلفية السياسية للقرار او القانون: ليس امام حكومة تصريف الاعمال سوى العمل بالممكن والواقعي وهكذا من ضغط الجهات المستفيدة من استيراد السلع الغذائية والاستهلاكية كونها صاحبة حصة الاسد اقتصاديا اذن عملية الاسعاف خوفا من تداعيات الحرب الاوكرانية الممولة من نفس المصدر وهو النفط الذي فز مذعورا ليرتفع ببركاته فعادة ما يكون المسعف هو المرحله الاولى للعلاج بعد ان يحافظ على حالة الحد الادنى للمريض ليحيله للاختصاص اوغرفة العمليات ولكن غرفة العمليات في تزاحمها بالاختصاصات المختلفة الا الاختصاص الستراتيجي حيث انهم سبعة اختصاصين بعد ان كانو ثلاثة يصعب اتفاقهم على اجراء اللازم وهذه طبيعة الامور عندما تكون سبعة ارادات ستة منها تمثل ارادة مكوناتها اولا واخيرا اي لكل مكون اثنين يصعب جدا التوافق تحت مظلة واحدة يختلفون في تعريفها او ابعادها .

اين الحل: لكي تكون عملية الاسعاف منهجا وتحافظ على مرحليه تجبر الاخوة الاعداء للمضي في المرحلة البناءة الثانية هي عندما نترك اعلى السلم وننزل تدريجا لنبدا متاكدين ان اكثر من ثلث العراق فقراء ومثله في بطاله وان الفقر يتحدد بدولار وربع يوميا للفرد حسبما تحدده الامم المتحده اي يوميا يحتاج تقريبا دينار ونصف اي ٤٥ دينار شهريا ولذلك لازال اغلب ذوي الاعانة بهذه الحدود الى اقل عموما لاجدال ان هذا الدفع لكي لا يجوع فقط. هذا افترضنا ان مستوصفات الدولة ومستشفياتها العامة تغطي حاجاتهم.

ولكي تساهم حكومة تصريف الاعمال لتأسيس مرحلة ناضجة تؤهلنا لمرحلة افضل افقيا اي من القاع تبدأ لابد ان تزيح عنهم كلفة المولدة الاهلية التي لا تقل كمعدل شهري عن ٥٠ الف دينار وهكذا كلفة الاتصالات التي لا تقل عن ٣٠ الف دينار بين والكارت والنت اذ باتت اساسية هذا الالغاء او تقليصه الى الربع على الاقل لشرائح ال ثلث الفقير الذي سيصبح بدون معالجه الى ثلث معطل فاعل سيما سنعاني حتما اكثر في الكهرباء والماء مع اعتماد هش على بطاقه تموينية تتقاذها رياح النفط والفساد ونفوذ صندوق النقد الدولي التي يدعمها ليبراليي ودارويني العراق وهم ليسو قليلي شر. فمثلا هل سيوافق النقد الدولي في تصفير سعر الديزل لمولداتنا الاهلية؟ اشك في ذلك لانه ساهم مثلا برفع سعر النفط الاسود ليحد من نشاط او يعطل معامل الاسفلت والسمنت والطابوق. ولكي تعوض حكومة تصريف الاعمال خسائرها في الديزل والاتصالات لماذا لا تخاطب البرلمان باعادة الامور لنصابها بتوحيد قانون الخدمة والتقاعد حيث الدرجات الخاصة تبلع الكثير من الموازنات وهذا الوقت مناسب كون سداسي المكونات في (حيص بيص) لنقول انه انسب ظرف ونحن نواجه تحديات داخلية من المخدرات الى السلاح المنفلت مرورا بفقر يتناسل مع الزياده السكانية مع انسداد تنموي معروف ولكي تدوم النعمة ايضا لابد من جولات تراخيص تمتد من الفاو الى الزراعة والصناعة والكبريت والفوسفات وغيرها بثورة تحديث في خدمات تتقلص في الصحة والتعليم لتخدم اللبرالية المتعولمة المتوحشة.

بهذه المناسبة لماذا لا ندفع جزء معين من الوفرة المالية للسيد صندوق النقد الدولي كل ديونه؟ لا شك ان اتفاقية باريس ستقف بالمرصاد التي يبدو ان الصندوق هو مديرها التنفيذي بكل الاحوال هذه عقبة لا يتناولها (علية القوم) كاولوية بل هي قدر لاطاقة لهم لزحزحتها لانهم شركاء بدون ستراتيجية موحدة.

اذن حكومة تصريف الاعمال واقعية وسيارة اسعاف مطلوب منها ان تجري عمليات للطوارئ فقط كدولة الحد الادنى وبامكانها وضع البرلمان امام المسؤولية التاريخية بدعم المحكمة الاتحادية على الاقل بعدم مشروعية الامتيازات والرواتب والتقاعد لكي نزحزح حجر الاساس. هذا واجب الجميع من المدعين بالحق الشرعي والقانوني ومن بديهيات العدالة.

# تمكين المرأة .. حول خلق المساهمة الفاعلة

إسماعيل نوري الربيعي

تتبدى كفاءة الحكم الرشيد من خلال معيار المشاركة، وما يقوم عليه من اسس تتمثل في الحضور الفاعل والمؤثر لمنظمات المجتمع المدني، والانتخابات الدورية التي تضمن التبدل في الوجوه والزعامات والقيادات، ونظام تشريع يقوم على مبدأ سيادة القانون،

و إدارات محلية تعتمد مبدأ اللامركزية، والعمل على الإفادة القصوى من جميع مكونات المجتمع، لا سيما على صعيد تمكين المرأة وتنمية الشباب . وتبقى مرتكزات المشاركة قائمة على الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني في الحياة العامة، وعلى مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية . ومدى استقلاليته وحضوره الفاعل و العميق خارج هيمنة السلطة الحكومية. باعتبار أن هذا الإستقلال يبقى بمثابة المعيار الأصل الذي يحدد مسار وجدية وعمق حضور المجتمع المدني في تبني القضايا التي تهم الجماعات التي يمثلها. إن كان على مستوى صناعة القرار، أم على مستوى القدرة في التمثيل لمصالح الفئات التي يمثلها. وبقدر أهمية الانتخابات الدورية في حفز الحياة الديمقراطية، بوصفها الوسيلة الأكثر نجاعة في مواجهة ظاهرة احتكار السلطة، إلا أنها تبقى في مواجهة مستمرة و دائمة مع الأنواع المختلفة والمتعددة التي تقوم عليها قوانين الانتخاب و أنواعها. و ماهو النوع الأكثر قربا مع متطلبات الحكم الرشيد، (النسبي؟ أم نظام الدوائر الانتخابية). الأهم هنا يبقى متعلقا بأهمية الخلاص من مراكز القوى والهيمنة والسطوة التي تتحصل عليها بعض الأطراف، في التأثير على مسار الانتخابات.

تبرز مسألة تمكين المرأة في صلب مسألة الحكم الرشيد، وأهميتها في تفعيل مسار التنمية المجتمعية، تلك التي اتخذت أكثر من مسار و تصور، والذي يقوم بناءً على النسق القيمي والثقافي السائد في مجتمع ما، والتي تتمثل في:

١. دور المرأة في التنمية: الاتجاه الذي يقوم على مبدأ المساواة الاجتماعية، إذ لا فرق بين رجل و إمرأة، بقدر ما يكون الفيصل مستندا إلى الخبرة والكفاءة و النزاهة ، والقدرة على الانجاز. إنه السياق المتطلع نحو تجنب الهدر في الطاقات، والمتطلع بكل ما أوتي من قدرة وقوة و إمكانات، نحو الإفادة القصوى من جميع المكونات الاجتماعية.

٢. المرأة و التنمية: الاتجاه الذي لا يتعارض مع أهمية دور المرأة، لكنه يتوقف عند أهمية الوقوف على المكون الطبيعي والبيولوجي الذي يميزها عن الرجل، ومن هذا فإن التطلع هنا يقوم على أهمية الإفادة من القدرات التي تميز المرأة، وتوجيهها في خدمة التنمية، و بما يتناسب و التخصصات التي يمكن للمرأة أن تبدع فيها.

٣.المرأة و التنمية : الاتجاه الذي يتطلع نحو تنمية دور المرأة في المجتمع، من خلال العناية بإعداد البرامج الخاصة التي تنهض بمساهمتها الإيجابية، و توفير البيئة المناسبة التي تعمل على تغيير الصورة النمطية حول المرأة.

تتبدى أهمية الشباب في صلب مسألة الحوكمة، أنطلاقا من الأسس الراسخة التي تبشر بها منظومة الحوكمة حيث الاستناد إلى الشفافية والعدالة والمساءلة، وبهذا فإن ضمان حقوق المساهمين و المشاركين، يكون حاضرا ومتصرات المشهد العمومي. إنه المسعى الجاد و الواضح نحو حماية حقوق و واجبات فئة الشباب، سعيا نحو استثمار طاقتهم من دون الوقوع، تحت هيمنة القوى السياسية المسيطرة، الساعية نحو رسم معالم الواقع. إنها الضمانات المتطلعة نحو حماية حقوق الشباب في المشاركة الجادة والفاعلة في صناعة القرار، و الاختيار و المراجعة و التنقيح والتصويت. و الحق الكمل في الحصول على الأرباح المادية والمعنوية، باعتبار عضوية فئة الشباب الكاملة غير المنقوصة.

إنها المساواة بين جميع عناصر المجتمع، دون الوقوع في تمييز فئة على أخرى، او المسعى نحو اختزال المجتمع في فئة محددة باعتبار الحكمة و احتكار المعرفة، وتقديم الخبرة على الكفاءة. مساواة تقوم على الحقوق القانونية، و التصويت في صناعة القرار، و الحصول على المعلومات بروح الشفافية. و التعويض الكامل عن أي تقصير يصدر بحق فئة الشباب، باعتبار التمييز أو الاقصاء. إنه التعبير الواضح عن الواقع الذي يعيشه الشباب، حول الجميع من القضايا التي تهمه و تمس حياته، بدءا بفرص العمل المتاحة ، والبطالة والفقر والموارد و الهدر والانفاق، وصولا إلى الطريقة التي يتم من خلالها صناعة القرار السياسي والاقتصادي، و فسح المجال الواسع نحو المساهمة الثقافية والاجتماعية، و السعي نحو خلق الفرص وبناء النماذج الساعية نحو حفز الطاقات الشبابية، و العمل على تثميرها وتفجيرها، من دون اخضاع تلك البرامج للجدولة الزمنية، بقدر ما يتم التعاطي معها، بوصفها أمرا عاجلا ورئيسا و أساسيا لا يحتمل التأجيل أو الإبطاء.

# والناس "تتلقى العَجاج"

**سالم مشكور**

التصحّر الذي يهدد الحياة العراقية لا ينفصل عن حالة التصحّر السياسي التي نعيشها، ليس منذ الانتخابات النيابية الأخيرة بل منذ بدء العملية السياسية التي بنيت على أسس لا تنسجم مع معطيات الواقع العراقي، بتاريخه المثقل بالمعاناة والسياسات التخريبية، وحاضره الحافل بالهواجس والتداخلات.

التصحّر السياسي هو الذي أدى إلى إغفال كل الأخطار التي تحيق بالعراق وسط الانشغال بالمناكفات والحصص والهيمنة والإقصاء ومعها الإرهاب المدعوم من بعض الطاقم السياسي. النتيجة كانت أن الأخطار تتزايد والقنابل الموقوتة تقترب من الانفجار الواحدة تلو الأخرى.

من بين هذه الأخطار، موضوع التصحّر والتغييرات المناخيّة التي باتت شمّاعة تُعلّق عليها كل أشكال التقصير في مواجهة هذا الخطر.

كم هي الجهود المبذولة من المؤسسات الحكومية لمواجهة هذه الاخطار حتى الآن؟

مديريات بيافطات طويلة، ومئات الموظفين، وإيفادات، وتقارير تكتب ولا تتعدى حدود الاعلام، بينما التنفيذ دائما يذهب ضحية جهل وخمول وفساد. حتى عندما يريد الآخرون مساعدتنا – وربما لمصلحتهم أيضا- نضع أمامهم علامات الاستفهام والعراقيل وندفعهم الى اليأس والمغادرة.

تركيا عرضت على العراق مليون شجرة تبرّعا منها، فذهب الأمر في غياهب الروتين والتواقيع والعوق الإداري حتى فات الأوان. السفير التركي أوعز إلى منظمة تنمية خارجية تركية تعمل في العراق بتقديم ما يطلبه العراق في مجال وقف التصحّر وزراعة الأراضي لكن أحداً لم يتجاوب معه.

وفد إيراني جاء الى العراق عارضا تمويل وتنفيذ مشروع لتثبيت تربة الصحراء، فواجهه العباقرة بسؤال: ما هدفكم من تمويل مشروع في ارضنا؟ فكان الجواب الصريح من الوفد: المشروع فيه مصلحتنا نحن أولاً، لأن الغبار الذي يأتينا من الصحراء العراقية أفسد بيئتنا، خصوصا أننا وجدنا فيه تلوثا ذريّاً. لم يتجاوب أحد معه وعاد أدراجه فيما هو اليوم ينفذ مشروع حزام أخضر على الحدود لاتقاء ما يمكن من الغبار العراقي.

موضوع المياه مع تركيا وإيران، شهد من التراخي وخمول الدبلوماسية العراقية ما يكفي لان يصل الى مراحل كارثية.

ومنذ ٢٠١٢ كان هناك مشروع لإقامة حزام أخضر وطني يوقف زحف الصحراء. كان سيساعد في تخفيف المشكلة. كلفته كانت فقط ٢ مليار ونصف المليار على مدى سنوات، وهو مبلغ يشكل جزءًا بسيطاً من ممتلكات واحدة من اللجان الاقتصادية للأحزاب، لكنه كما غيره من المشاريع ظل حبيس الأدراج. هناك مشروع زراعة مليون شجرة، تبنته إحدى الوزارات لكنه أحبط أيضا وأزيح المتحمسون له من مواقعهم ليحل محلهم من لا يريدون انجاز شيء.

تقارير دولية تؤكد أن العراق هو من أكثر الدول تضررا بالتغييرات المناخية القادمة، والأزمة المائية على الأبواب والعواصف الترابية تخنق الحياة كلها، ولا نسمع عن اجراء حكومي لمواجهة ذلك، لأن أغلب السياسيين لا يسعى الى بناء وطن، بل الى كسب ما أمكن من المغانم لأربع سنوات، والناس «تتلقى العَجاج».

# الغبار الأغبر .. وذريعة قلة المطر

**عبدالحليم الرهيمي**

إنه حقاً أغبر هذا الغبار الذي أتت به العاصفة أو العواصف الترابية الأخيرة التي طالت العراق وخاصة لعدد من محافظاته وبعض دول الجوار، إذ أغبرت به البيوت والمنشآت والشوارع، وطال ايضاً العراقيين بوفاة بعضهم واختناق الآلاف منهم . قلة الأمطار في السنوات الأخيرة جرّاء التغييرات المناخية في العالم، كانت أحد أسباب انحلال تماسك التربة خاصة في المناطق الصحراوية، الأمر الذي يسهل تحولها لغبار في العواصف الترابية لكنها ليست ذريعة للذين قصروا في الاستعداد للعمل على تحاشيها او أقله التخفيف من مضارها، اذْ لا يكفي التبرير خلف ذريعة قلة الأمطار او اقتطاع كل من تركيا وايران جزءاً من حصة العراق المائية القادمة إليه او حتى ذريعة التقصير في زراعة الأشجار والبستنة، التي تساعد في تماسك التربة والحد من تأثير العواصف الترابية ودفع الغبار الأغبر إلينا.

لقد تناول الإعلام هذا الحدث – الظاهرة الطبيعية باهتمام بالغ، سواء بالتوصيف او بيان أسبابه، وحتى اقتراح الحلول لمواجهة الأزمة وتداعيات ما حصل ويحصل نتيجة ذلك. أما الجهات الرسمية المعنية وحتى غيرها من المختصين والمهتمين، فقد عبروا عن رؤيتهم لأسباب ومظاهر ومآل هكذا عواصف طبيعية والعمل للتخفيف من وطأتها وآثارها السيئة، لكن أحداً لم يقدم مشاريع عملية لذلك مرفقة بآليات تنفيذ عملية وفعالة.

وحتى لا تنتهي زوبعة وآثار هذه العاصفة الترابية وآثار غبارها الأغبر، وينتهي الكلام الكثير عنها لابد من مواجهات مباشرة راهنة واخرى مستقبلية نتوقع حصول ما يشبهها وحتى الأسوأ. ومثلما واجه النظام الملكي في العراق باستباق استمرار الفيضانات لدجلة والفرات وتفاقم آثارها، عمد إلى بناء أكثر من عشرة سدود خلال مدة قصيرة، وكذلك مثلما أنشأ مجلسا للإعمار العام ١٩٥٢ لمواجهة متطلبات العراق المقبلة لتطور الزراعة والصناعة وبناء المشاريع الستراتيجية الكبرى، لزيادة مداخيل وواردات العراق واستيعاب اليد العاملة والكفاءات المتوقع توفرها مستقبلاً.

إنَّ أولى وأهم الخطوات العملية التي يتوجب على الجهات الرسمية المعنية البدء في القيام بها منذ الآن هي تشكيل لجنة من الخبراء المشهود لكفاءتهم في هذا المجال، وغالبيتهم من خارج الوزارات المعنية، وتضع هذه اللجنة خطة مشروعها والخطة العملية فعلاً لتنفيذه خلال مدة قصيرة، كاللجوء الى الاستفادة من المطر الصناعي وحث المزارعين على زيادة المساحات المزروعة بالبستنة، وتكثيف زراعة الأشجار بالملايين خاصة في المناطق الصحراوية.

ولعلَّ من المفيد هنا أن نشير إلى تجربة المملكة السعودية في هذا المجال، والتي كان أحدها زراعة أربعة عشر مليار شجرة خلال خطتها الإصلاحية الاقتصادية للعام ٢٠٣٠ وكذلك استخدام مضخة عملاقة تعمل بالطاقة النووية لتحلية مياه البحر للشرب والاستعمالات المتعددة ومنها للزراعة وللأشجار التي بوشر بشتلها، ونحن نستطيع زراعة ملايين الأشجار والتوسيع من حفر الآبار وحتى تحلية مياه البحر بمحطات صغيرة.. آملين أن يتحقق ذلك ولا يطوله الإهمال بذرائع مرفوضة سلفاً.

# التسوّلُ .. الظاهرة المعضلة

**عباس الصباغ**

هنالك عدة عوامل تلعب في تفشّي هذه الظاهرة في العراق، كالعامل الاقتصادي وما يتعلّق بالفقر والمستوى المعيشي، اللذين لهما الدور الأكبر ف ذلك، والعامل الاجتماعي ايضا . كالطلاق والخلافات الأسرية. والذي يكون نتيجة الخلافات والمشاحنات التي تعصف بالأسرة، تضاف إلى ذلك الأمراض المزمنة التي تصيب بعض الناس ممّا يضطرّهم إلى أن يمدوا يدهم طلبا للمساعدة.

بعد مواقع التواصل الاجتماعي والخلافات الزوجية والاختلافات العشائرية والسلاح المنفلت والواقع السيا/ اقتصادي الهشّ وتذبذب المستوى المعيشي وقلّة توفّر فرص العمل، يأتي التسوّل ليفرض نفسه على واقع الأسرة العراقية من حيث التفكّك والتشرذم، وإن كانت ظاهرة التسوّل هي ظاهرة عالمية، إلاّ أنّ العراق بدا مختلفا بعض الشيء عن غيره من الدول فهو يتميّز عن أقرانه من دول المنطقة التي يبدو أنّها أكثر تقدّما معاشيا، بينما بقي الشعب العراقي يرزح تحت هامش الفقر والعوز غير المسموح بهما، سيميائيا أن أكثر المتسوّلين هم ذوو ملامح منهكة وعاهات متجدّدة ونساء يحملن أطفالا وتلاميذ تسّربوا من المدارس وفتيات بعمر الزهور لا مأوى لهن، تشاطرهم جنسيات وافدة المهنة ذاتها التي تدار من قبل «مافيات» وجهات غير شرعية وراء الكواليس قد تسبّب في اعمال لا اخلاقية وغير قانونية تكون طارئة على المجتمع ككل.

لمعالجة هذه الظاهرة يتمّ بشكل أساس من خلال حلّ موضوع الفقر ورفع المستوى المعيشي للمواطنين وتوزيع الثروات بشكل عادل بينهم مع تنظيم مستوى الرواتب وتقليل الفجوات الكبيرة بينها ، إضافة إلى تشجيع الأفراد على العمل والكسب مع تهيئة فرص عمل مناسبة وكريمة، بدلاً من التفكير باللجوء إلى التسوّل كحلٍّ لمشكلة الفقر المدقع والحاجة المذلّة، والتكفّل بالأيتام ورعايتهم، وسنّ القوانين التي تُعاقب مَن يقومون بالتسوّل، وتُلاحق شبكاته المُنظّمة، وتجّاره الذين يختفون وراء الكواليس المشبوهة.

ومن الآثار السلبية للتسوّل على الأسرة العراقية بشكل خاص انخفاض إنتاجية الكثير من أفراد المجتمع (وهي قليلة بالأساس) من الذين يمتهنون التسوّل؛ لأنّهم يصبحون غير قادرين على العمل أو تحمّل المسؤولية مع مرور الوقت.

وظاهرة التسوّل لا تخصّ الدولة وحدها وسلطاتها فقط بل تشمل جميع الفعاليات الاجتماعية والمجتمعية والأسرية وحتى العشائرية أيضا ويجب أن تتضافر جميع الجهود شعبا وحكومة وافرادا وعشائر ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة هذه الظاهرة السلبية على مجمل شرائح المجتمع وتنويع موارد الاقتصاد وتحسين المصادر المالية للمعيشة، مع توفير فرص عمل كافية ولائقة لجميع المواطنين وفتح المجال للتأمين الصحي لهم ودعم الدخل القومي للفرد واستمرار الارشاد والتوعية بتجنّب هذه الظاهرة السلبية وغير الحضارية، التي لا تليق بسمعة الأسرة العراقية الكريمة التي هي نواة الشعب العراقي العظيم.

# المخدرات .. فسادٌ أم إرهاب ؟

**غفران عبد العزيز**

تؤثر الجريمة المنظمة على قطاعي السياسة والاقتصاد كما أنها تغذي الجماعات الإرهابية. ويتم جني الكثير من الأموال عبر الأعمال التجارية غير القانونية. فهل يمكن إنهاء هذه الشبكات الإجرامية ذات الانتشار العالمي؟

العالم ملوث بالعديد من الأشياء بين الفساد وتهريب المخدرات والاتجار بالبشر والحروب وما إلى ذلك.. كل شيء متحد لدرجة أن المرء يدرك أن كل شخص يتأثر فعليًا بطريقة أو بأخرى، ونرى الشباب يضيعون في المخدرات، ويرى ذلك كثير من الناس المتضررين والدمار من كل هذا مع العلم أن الحل صعب للغاية يكاد يكون مستحيلاً. فالفساد وتجارة المخدرات لم يعدا مشكلة محلية فقط. لأن الجماعات الإجرامية الدولية بدأت تتعاون مع المنظمات الإرهابية وبعض السياسيين لنشر العنف وتهديد حياة الناس بلا رحمة. يساعد في ذلك البنية التحتية المعقدة التي يصعب السيطرة عليها.

تهريب المخدرات عملٌ إجرامي عالمي فيه الكثير من المنافسة. اذ يتمُّ تهريب المخدرات من أميركا اللاتينية إلى أوروبا ، ويتم غسيل الأموال من الأنشطة غير القانونية في بلدان مختلفة، ويمكن تنظيم جريمة قتل في دولة ما وتنفيذها في دولة أخرى. يمكن الشعور بعواقب ممارسة الأعمال السرية في كل مكان جرائم القتل والانفجارات والهجمات المستهدفة فهي لا تصيب فقط أعضاء الجماعات الإجرامية، بل تصيب أيضًا أسرهم والشهود والصحفيين وغيرهم من الضحايا الأبرياء.

في الولايات المتحدة، من نيسان من العام الماضي إلى آذار من هذا العام ، توفي ٣٠٠ شخص يوميًا من جرعات زائدة من المخدرات وفقًا لسجلات مكتب التحقيقات الفيدرالي «ويوروبول»، فإن كل دولة في العالم لديها الآن مجموعات إجرامية وكارتلات خاصة بها.

في ألمانيا أيضًا، أصبحوا راسخين أكثر فأكثر. في ما يتعلق بالاتجار بالمخدرات، فإن هذا البلد هو سوق ومركز عصبي مهم لطرق التوزيع. من هنا يتم تنظيم تجارة المواد الأفيونية على طول طريق البلقان. وتتلقى سوق الولايات المتحدة المربحة المواد الخام من أميركا الجنوبية.

السلطات مخترقة والفساد يتناثر عند بعض الوزراء. وفقًا لحسابات البنك الدولي، تنفق الجريمة المنظمة نصف مبيعاتها السنوية البالغة مئات المليارات من الدولارات على رشوة السياسيين في جميع أنحاء العالم. الشبكات الإجرامية، التي تتعاون مع السياسيين تتبع بشكل متزايد منطق الإرهاب. وبشكل اللاجئون أيضًا تجارة مربحة للجريمة المنظمة فتهريب الأشخاص يجلب للمجموعات الإجرامية نحو ١٥٠ مليار دولار سنويًا. الجماعات الإرهابية تقترب أكثر فأكثر من جماعات الجريمة المنظمة.

(بالفساد ينشط الاقتصاد) هذا شعار بعض الدول التي تقوم بالأعمال غير القانونية فأصبح من النادر العثور على أشخاص أو جهات تعمل بنزاهة في الوقت الحالي. كل دولة إذا نَشط اقتصادها بلمح البصر إعلم أنها استخدمت الأساليب غير القانونية من دون المبالاة بما يحدث للناس لاحقا.

إن الشبكات الإجرامية مثل الأخطبوطات حيث إذا قطعت ذراعًا، فهناك الكثير ليحل محله، إنها معركة لا نهاية لها عمليا للسلطات العالمية.

# الاعلام وحقوق الانسان

## علي قاسم

العلاقة بين حقوق الانسان والاعلام والاعلاميين بمختلف تصنيفهم ينبغي ان تكون علاقة تفاعلية ، يخدم الحقوقي والناشط الانساني فيها الاعلامي بضمان حرية التعبير ، وغيرها من الحريات التي تكفلها الشرعية الدولية لحقوق الانسان والانظمة الاقليمية والمحلية ، ويتابع الانتهاكات التي قد تقع على الاعلامي من قبيل حرية النشر، وحق التنقل، وحق الوصول الى المعلومة والحصول عليها ، والمنع من الكتابة به تعسفاً.

وبدوره الاعلامي يخدم الحقوقي والناشط الانساني بنشر قيم ومفاهيم حقوق الانسان والعمل على تثقيف المجتمع بحقوقه وواجباته التي قد تغيب عنه، من خلال التواصل والتفاعل الايجابي مع المنظمات والجمعيات المعنية والمهتمة بحقوق الانسان من خلال زياراته لها والاطلاع على الانشطة والبرامج التي قد تعقدها.

كما يجب على الاعلامي ان يكون على دراية واسعة بالاتفاقات والمعاهدات المعنية بحقوق الانسان وضرورة تقيده بأداب والتزامات المهنة ومعاييرها الدولية، واحترام القوانيين النافذة التي تتعلق الحماية القانونية لكل المواطنين.

الانسان هو المستهدف الاساس من الرسالة الاعلامية لكفالة حقوقه وتدعيمها في واقع عملي يضمن حياة انسانية كريمة للمجميع بمساواة وعدالة تامة ، ولكي تصبح هذه الحقوق مكفولة للجميع تتطلب بالاساس وعياً تاماً بها ، ونشر هذا الوعي على اوسع نطاق.

اصبحت حقوق الانسان عنوان الدولة العصرية والمتحضرة ، فوضع هذا التطور على كاهل الاعلام مسؤولية كبيرة في التوعية ، وبهذا يرتبط بالمساحة التي يتمتع بها من حرية في حق التعبير ، فحرية الاعلام والاتصال، والوصول الى المعلومة ، والحصول عليها اصبحت معياراً لقياس تطور المجتمع والتزامه بالقيم الحضارية والتقدمية ، فالمبادئ العامة لحرية التعبير كما عبر عنها احد المفكرين

في الغرب ( اذا كانت البشرية جمعاء متفقين على رأي معين وهناك شخص واحد له رأي آخر فليس بيد البشرية اي مبرر لأسكات رأي هذا الفرد وليس مبرراً له اسكات البشرية جمعاء ).

ان وسائل الاعلام عموماً في العراق رغم عراقتها وقدمها فأغلبها لاتهتم بقضايا حقوق الانسان وتغطيته له محدودة وتفتقر الى العمق والشمول والمتابعة ، من خلال تسييس حقوق الانسان وارتباط تغطيته الاعلامية، اما بالموقف الرسمي واستجابة لتعليمات السلطة السياسية، او استجابة لموقف معين تتبناه بعض وسائل الاعلام السياسية او الاقتصادية ، او لمصالح وتطلعات شخصية لايحتاج المتابع لكثير من البحث لاكتشافها ، حيث تعتمد مبدء الطعن في الخصوم ومحاولة تشويه صورتهم والتبخيس في اعمالهم وجهودهم ، ومن جهة اخرى تتعامل مع افعال الجهة التي تعمل لصالحها وتمولها مبررة خطابها وافعالها واوامرها وعدم معارضتها وحتى الحديث عنها او مناقشتها وعدم التزامها باتباع اخلاقيات الصحافة التي هي مبادئ الحقيقة والدقة والموضوعية والحياد والمسؤولية امام القراء ، لذلك تتكتم عن اخطائها وخطاياها وتقف الى جانبها وتساندها حقا او باطلا.

ان العراق وفي مرحلة التحول من نظام شمولي وقمعي في عام ٢٠٠٣ الى نظام تعددي شبه ديمقراطي بأمس الحاجة الى اعلام يتبنى قيم ومبادئ حقوق الانسان الداعية الى الحوار لحل الخلافات وتقريب وجهات النظر ، ونبذ ثقافة الكراهية والاقصاء والتهميش ، واحترام الرأي والرأي الآخر.

ان الاعلام والاعلاميين في العراق بحاجة الى ميثاق شرف يلتزم بالامانة والخلق الحسن واحترام المهنة وعدم التعرض لشرف الانسان وكرامته، لان العراق ووحدته وتطوره ورفاة شعبه اثمن مايمكن الحفاظ عليه في زمان بعض اللاعبين الدوليين والاقليميين يدفع بالعراق والعراقيين نحو مستقبل مجهول مرعب.

# الأنظمة الشمولية نقيض للديمقراطية

أكرم الشيخ مقلد

تنشأ الصدامات على مختلف الاصعدة،لحظة تتعارض المفاهيم والمصالح مع بعضها،وليس ثمة مشتركات بينهما ولو في حدها الأدنى،وهذا الأمر. يقودنا إلى فهم واقع تناقض الأنظمة الشمولية مع فكرة ونظام الديمقراطية .فالانظمة الشمولية المتمثلة في الأحزاب والحركات والاشخاص .تكون سلطة القرار فيها بيد الحزب أو شخص الديكتاتور.

يمكن أن نطلق على الدولة، اي دولة مصطلح كونها دولة استبدادية ،من جملة ممارسات.منها أن السلطة تتركز في يد مجموعة اوفرد . وفيها تجاوز على الحقوق الفردية والعامة كذلك الاستئثار بالسلطة السياسية. كل هذا مرافقا للتطبيق القسري لتثبيت هكذا سلطة.... ولكي تؤثر في الرأي العام فإنها تضع يدها على مراكز الإعلام من صحف ومجلات وقنوات فضائية، مما يمهد لإنتاج ما يعرف لإنتاج الطاقة الشمولية. والتي تعني السيطرة على كل مجالات الحياة والخاصة. فتجد السلطة الدكتاتورية أنه من الضروري لها..انشاء سلطة تناغمية استبدادية رديفة،تتمثل. في الأجهزة الأمنية...وهذا النموذج من الأنظمة الاستبدادية تتمثل خطورته المستقبلية في أنه يمهد السبيل لظهور ما يعرف بالشخصية السلبية على المستوى الفردي والتي ينتج عنها مجتمع سلبي.. يفتقر إلى رد الفعل تجاه أي ممارسة خاطئة من الدولة تجاه مواطنيها،والنموذج المعاصر لنا كعراقيين هو معانات العراقيين مع جمهورية الشر التي ارساها نظام البعث ممثلا في صدام حسين. فقد مارست المظاهر القسرية باجلى صورها.ونتج عنها دولة بوليسية الكثير من مواطنيها ذو شخصية سلبية..يفتقر إلى رد الفعل تجاه أي حالة غير إنسانية يتعرض لها المواطن. بل إن الكثيرين تعاونوا مع السلطة وأصبحوا عيونا لها. بدافع الخوف أو التملق أو الحصول على المكسب النادي او المعنوي. ومن مظاهر الدولة الاستبدادية هو توجه الدولة نحو المركزية. وضعف بقية المراكز التي هي خارج المركز،ليكون الجميع تحت

دائرة المشاهدة والتحكم ،ولتفرض سيطرتها الحديدية عل أرجاء البلاد،لذا عرف النظام الشمولي بانه( النظام أو الدولة التي تفرض سيطرتها على جميع مواطنيها. وتعمل على السيطرة على كافة جوانب الحياة الشخصي والعامة للمواطن.كما أنها تفرض منهاج أخلاقيات مستمد من رغبتها في تكييف المواطنين حسب اهواءها فهي تراقب نظم التعليم والاعلام .

هناك شواهد قريبة تثبت أن صناديق الاقتراع قد تسهم في صعود عناصر أو أشخاص هم على النقيض من التوجه الديمقراطي... وهذا الأمر لاحظناه مع صعود النازية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى ١٩١٤- ١٩١٧ وبسبب من شعور الألمان بالإحباط بعد سلخ مقاطعتي الالزاس واللوربن من ألمانيا. وقد استغل العريف هتلر هذا التوجه الوطني الجامح فبنى برامجه الانتخابية في دغدغة عواطف الناخب الا لماني ففاز الحزب النازي فوزا ساحقا.. اتاح له تسلم الحكم..ومعاقبة معارضيه.. كذلك نفس الحال جرى في ايطاليا. مما يسر صعود الفاشية وتسليمها الحكم في ايطاليا .وعليه فإن. الفكرة الديمقراطية كفكرة أو نظام هي على نقيض مع التوجهات المضطهدة للحرية وهذا الأمر ليس بالأمر السهل فهو يستلزم دراسة للواقع الاجتماعي أو الاقتصادي السائد في أي بلد.. ذلك أن الديمقراطية ليست بالقالب أو النموذج الجاهز في كل زمان ومكان. وهي مرتبطة بحالة نفسانية لكل شعب على حدة. من هنا توجب للديمقراطية مقومات،كما.

انها نظام ديتاميكي خاضع للتطور. اي أنه انعكاس لحركة المجتمع وما يطرأ عليها من تحولات...لكن تحت أي حال تبقى الديمقراطية هي الحل الأمثل في هذه المرحلة من تاريخ البشرية.والتي هي أقرب لتحقيق الحريات. سواء حريات سياسية أم حريات اجتماعية. شعارها.( تداول سلمي للسلطة مع توزيع عادل لثورات المجتمع) .

# النظريَّة السياسيَّة الرابعة وتشكل عالم متعدد الأقطاب

د.عبد الواحد مشعل

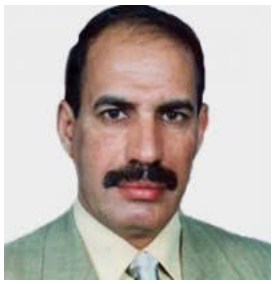

من يقرأ التاريخ بدءاً من الحرب العالمية الأولى، لا سيما بعد بزوغ فجر الثورة الروسية عام ١٩١٧ الى المرحلة الحالية يجد تحولات واسعة في السياسية الدولية، تبلورت بتشكل نظام أيديولوجي ثنائي يعاكس بعضه البعض تماما أيديولوجية الرأسمالية يقابلها الأيديولوجية الاشتراكية حتى كان اندلاع الحرب العالمية الثانية وتحقيق الجيش الأحمر نصرا كبيرا على الهتلرية، ليدخل الاتحاد السوفيتي بثقله السياسي والعسكري والتقني للساحة العالمية كقطب ثنائي يقابله القطب الرأسمالي الولايات المتحدة الأميركية واوروبا الغربية، ليدخل العالم مرحلة الحرب الباردة حتى انقسمت دول العالم الأخرى في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية على قسمين كل قسم منها انضوى تحت جناح أحد القطبين، وحتى تلك الدول منها التي حاولت تكوين لها منطقة حياد أو ما أطلق عليه دول عدم الانحياز، لم تتمكن بالمعنى الكامل التخلص من هذا الانضواء تحت جناح هذين القطبين، إلا أن ما يحقق لها حرية القرار الوطني المحلي، وعلى الرغم من أن النهج الاشتراكي قد حقق انجازات إنسانية مهمة، إلا أن ثمة قضية بقية ناقصة في تحقيق الحاجات الإنسانية للأفراد، والطموح الفردي في الملكية الخاصة.

فضلا عن ظهور فروق معيشية بين المواطن السوفيتي وأبناء الزعامات السوفيتية، ولاسيما في النصف الثاني من القرن العشرين، حتى حركت مشاعر الناس، وأدت الى طرح تساؤلات كثيرة حول ماهية الاشتراكية نفسها، ما جعل في المحصلة النهائية الظروف مواتية للاستجابة لتأثير متغيراتها اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية كانت تحيط بالعالم آنذاك، ما ساعد على انهيار الاتحاد السوفيتي، والمنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية وتزعزع نظم أخرى حول العالم كانت تسبح في فلك الاتحاد السوفيتي، وما نتج عن ذلك من صراعات وحروب وأزمات، ومع تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور روسيا كدولة مهمة لها ثقلها الدولي، حتى بدأت تطرح أفكارا جديدة تريد تصيغ لروسيا توجه سياسي جديد ينبع من إرثها التاريخي وثقافتها الوطنية، فكانت أفكار الفيلسوف الروسي (الكسندر دوغين) قد تبلورت تحت طرح جديد، وهو ما يعرف بالنظرية السياسية الرابعة التي على وفقها سيتبلور - حسب رؤية دوغين - المسار الأيديولوجي والسياسي الروسي، إذ يرى أن لروسيا نظرية سياسية تعبر عن حضارتها رافضا الأيديولوجيات الثالثة، التي حكمت العالم في التاريخ الحديث وهي الليبرالية والفاشية والاشتراكية، لتكون نظريته السياسية الرابعة مرجعها الإرث الحضاري

الروسي تعبر عن قيمه ومبادئه، وتحترم كل الثقافات الأخرى، وفي رؤيته هذه أن لكل حضارة نظريته الخاصة بها، فهناك نظرية خاصة بالصين و نظرية خاصة بالعالم الإسلامي ونظرية خاصة باليابان وهكذا الشعوب الأخرى، وهو يطرح فكرة عالم متعدد الأقطاب ولكل قطب نظريته المعبرة عن ثقافته وحضارته وأي خضوع لأي شعب من الشعوب للأيديولوجيات الأخرى خارج بيئتها الحضارية، تعد – حسب وجهة نظر الكسندر دوغين- أيديولوجيات أو نظريات استعمارية.

# المسؤولية عن الحوادث المرورية

كاظم عبد جاسم الزيدي

تعتبر ظاهرة الحوادث المرورية من المشكلات التي تعاني منها جميع دول العالم، حيث تمثل حوادث المرور معضلة عصرية وتعتبر من الأحداث المهددة لحياة الانسان وينتج عنها الكثير من العاهات والإصابات المميتة وأصبح ضحايا حوادث الطرق تفوق ضحايا الحروب والعمليات الإرهابية، والحادث المروري هو الواقعة غير المتعمدة وبدون قصد سابق التي ينجم عنها وفاة او اصابة او خسارة للممتلكات بسبب المركبات او حمولتها أثناء حركتها على الطريق العام، ويؤدي إلى خسائر اقتصادية وبشرية والحوادث المرورية لا تحدث صدفة، فهناك ثلاثة عناصر مساهمة في ذلك وهي الطريق ومستعملو الطريق من سائقين ومشاة، ومنها الحفريات التي تسببها أعمال الصيانة والتأخر في انجاز الطرق، كما تساهم الاعداد الكبيرة في اعداد السيارات، وهناك عدة صور تبين مدى تسبب السائق في وقوع الحادث ومنها مخالفة أنظمة المرور، فارتكاب المخالفات المرورية مثل السرعة الزائدة، خصوصا في الطرق الخارجية وعدم وجود ضوابط تحدد السرعة، خصوصا من قبل مركبات الأجرة، حيث نجدهم كأنهم في رالي للسباق، إضافة إلى الحالة التي يكون عليها السائق أثناء قيادته المركبة تؤثر في قيادته منها قيادة المركبة، تحت تأثير المسكرات أو المخدرات مما يعرضه إلى حادث مروري محتمل، إضافة إلى أن ذلك يشكل جرائم يعاقب عليها قانون المرور، وهي قيادة المركبة تحت تأثير المسكر او المخدر وقيادة المركبة بدون اجازة سوق مختصة ومن الظواهر السلبية والعادات السيئة، هو عدم التقيد بالمسار وعدم ترك مسافة أمان ملائمة بينه وبين السيارة التي أمامه .

ويتعرض سائقو المركبات احيانا خلال قيادتهم على الطرقات لظروف مناخية طارئة تسبب في انخفاض مدى الرؤية مع احتمال حدوث انزلاقات واعطال تصيب بعض المركبات، الأمر الذي يؤدي غالبا إلى حدوث عرقلة للسير ولا يستبعد حدوث حوادث مرورية، وهذا يفرض على السائقين التعامل بحذر مع تلك الظروف، ولعل أهمها الرياح والعواصف الرملية، والتي أصبحت تزور البلد كل اسبوع تقريبا، ويعتبر المشاة أكثر فئات المجتمع تضررا من وقوع الحوادث المرورية، ذلك أن سوء استخدامهم للطرق من شأنه أن يعرض سلامتهم للخطر، وتتمثل الآثار الاجتماعية المرورية في الحوادث المرورية في خسارة أسرة الفرد، وايضا خسارة المجتمع له عندما يكون هذا الفرد منتجا وفعالا، وعندما يكون معيلا لأسرته تكون الخسارة فادحة، وهناك الكثير من المصابين والمعاقين والوفيات بسبب تلك الحوادث، وأن الأمر لم يعد متعلقا ببعض قائدي المركبات المتهورين، بل تعداه ليصل الى الدراجات النارية وغيرها من الوسائل الخطرة، التي لا يراعي قائدوها أدنى حدود السلامة المرورية، ويتسببون بالآلام والمآسي للأفراد والأسر، إضافة إلى اشغال المستشفيات و المراكز الطبية وارهاق لمؤسسات الدولة وعدم تمكنها من توفير الخدمات المميزة في المجال الصحي.

وأن الدولة تتولى إدارة الطرق وتقع على مسؤوليتها انشاء شبكة الطرق وصيانتها، لا سيما أن الدولة تستوفي رسوما وضرائب، كما أن إنشاء الطرق هو من الاختصاصات الحصرية لهيئة الطرق والجسور، استنادا الى نص المادة (٢٠) من قانون الهيئة، حيث تختص الهيئة حصرا بتنفيذ الطرق السريعة والرئيسية والثانوية والتقاطعات والأنفاق الواقعة خارج حدود أمانة بغداد والبلديات وتنفيذ الجسور، كما نص قانون المرور العراقي رقم (٨) لسنة ٢٠١٩ على أن يتم استيفاء رسوم معينة بالنسبة لتسجيل المركبات ومنح رخصة القيادة، ما يجعل الدولة تتحمل المسؤولية المدنية نتيجة عدم توفيرها شبكة طرق صالحة للاستخدام وفقا لأحكام القانون المدني.

# من الذي يحكم العراق ؟

## عبدالستار رمضان

الأصل أن يقود الدستور والقانون السياسة ويرسم طريق الحلول المطلوبة لكل موضوع، ويلتزم السياسيون بالتطبيق الكامل لأحكامهما لأنهم أساساً هم الذين وضعوا الدستور وشرعوا القوانين، لكن الأمر في العراق يختلف حيث إن السياسة هي التي تقود الدستور، وهي التي تطبق ما تراه من احكامه وبما يتوافق مع مصالحها.

لذلك فإن تقديم رؤية قانونية للواقع والوضع الحالي في العراق لا بدّ أن يتأثر بالواقع السياسي وبما تُبينه قوة هذا الطرف او ذاك وما يمتلكه من وسائل القوة والتأثير، بحيث ينسحب ويتراجع الدستور والقانون ويقف منتظراً اتفاق وتوافق الساسة قبل انفاذ المواد والأحكام.

عليه فإن التوصيف الصحيح للوضع الموجود في العراق هو جمود سياسي وعجز الطبقة السياسية عن ايجاد الحل وسلوك الطرق القانونية والدستورية للوصول اليه، لأن العناد السياسي لبعض السياسيين أو أغلبهم والسعي وراء المكاسب هو ما أوصل العراق الى ما هو عليه، فنحن لسنا في فراغ دستوري أو قانوني لأن التعريف او التوصيف القانوني لهذين المصطلحين يفترضان أن القانون والدستور غير موجود او عاجز في تقديم الحل لحالات قد ظهرت ولا يستطيع معالجتها.

إن القاضي سواء في القضاء (العادي او الدستوري او الاداري)، عندما تُعرض عليه دعوى او واقعة يجب أن يطبق الدستور والقانون ولا يستطيع أن يمتنع عن إصدار الحكم بحجة أنه لا يوجد نص قانوني، لأنه يكون مقترفاً لجريمة عدم احقاق الحق، حسب أحكام قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل في المادة(٢٩) (تسري ولاية المحاكم المدنية على جميع الأشخاص الطبيعية والمعنوية بما في ذلك الحكومة، وتختص بالفصل في جميع المنازعات، الا ما استثنى بنص خاص) والمادة(٣٠) (لا يجوز لأية محكمة أن تمتنع عن الحكم بحجة غموض القانون أو فقدان النص او نقصه وإلا عدّ القاضي ممتنعا عن احقاق الحق، ويعد أيضا التأخر غير المشروع عن إصدار الحكم امتناعا عن احقاق الحق).

عليه فالواقع الموجود هو جمود وعجز سياسي للطبقة السياسية منذ عام ٢٠٠٣ حتى يومنا هذا، والذي أوجد لدينا حكومة تصريف أعمال يومية بصلاحيات تنفيذية محدودة لكنها بالواقع حكومة كاملة!، ومجلس نواب بصلاحيات كاملة لكنها مُعطله! ورئيس جمهورية منتهية ولايته لكنها مُمدة!.

إنَّ الواقع في العراق لا ينطبق عليه أي دستور او قانون لأنه ببساطة (الدولة القانونية تتطلب أن يكون كل شيء يسير فيها حسب الدستور والقانون، لكن الواقع في العراق يبين أنه أبعد ما يكون عن أي دستور وقانون).

# الدور السياسي للمحكمة الإتحادية العليا

## مجاشع محمد علي

بحسب المادتين ٩٢ و ٩٣ من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ فإن المحكمة الاتحادية العليا هي المحكمة الوحيدة دون غيرها من مؤسسات القضاء التي أوكلت لها مهمة تفسير الدستور، وكل جهة سياسية تفسّر الدستور فهي محاولة منها لتحقيق مصالح ذاتية أو فشل القوى السياسية في إدارة الدولة وابقاؤها ضعيفة وفاشلة، وهنا لابد من التذكير أن القوى السياسية التقليدية أعترفت بفشلها ولسان حالها يقول عجزنا عن بناء الدولة العراقية؛ وعلى الجميع أن يعلم أن مواد الدستور حتمية التنفيذ وملزمة وهي مواد الشعب العراقي وليست للقوى السياسية لأن دستور ٢٠٠٥ هو الدستور الوحيد الذي صوت عليه الشعب العراقي بشكل غير مباشر من قبل الجمعية الوطنية والثانية في الاستفتاء الشعبي المباشر عام ٢٠٠٥ وبهذا أصبح العقد الاجتماعي للأمة ولا يحق للقوى السياسية تفسير مواده.

وفي التفسير الأخير للمحكمة الاتحادية العليا بشهر أذار الماضي بشأن إعادة فتح باب التصويت لانتخاب رئيس الجمهورية قال رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان إن المحكمة اجتهدت ولم يقل إن النص غير كامل بل هو حاكم ولا اجتهاد في مورد النص.

المحكمة الاتحادية هي قضاء دستوري فيه جنبة سياسية بمعنى أنها تأخذ الوضع السياسي بنظر الاعتبار ومثال على ذلك ما يحصل اليوم من تعطيل التوقيتات الدستورية دون حسم فهذه كارثة بحق الشعب وسمعة البلد وللأسف القوى السياسية التقليدية لم تنتبه له وبهذا فإن تفسيرات وقرارات المحكمة الاتحادية تدخل في أمور الدولة ومثال على ذلك المطالبة من الشعب العراقي لتدخل المحكمة الإتحادية للتدخل بأقرار قانون الموازنة العامة لأن في الموازنة يتم إطلاق الاموال للمقاولين ورجال الاعمال والفلاحين والتجار وهي تدخل بصلب حياة المواطن العراقي وتأخيرها يؤثر سلباً على حركة الدولة العراقية؛ وهذا لا يمكن أن يتم في ظل حكومة تصريف الإعمال لأن في المادتين ٦١ و٦٤ من الدستور يمنع على حكومة تصريف الاعمال تقديم مشاريع القوانين.

الكارثة اليوم أنه حتى مجلس النواب معطل لأن المجلس لا يمكن أن يقوم بمهامه دون وجود لجان نيابية واللجان النيابية لم تحسم إلى الآن بسبب عدم انعقاد المجلس وغياب بعض القوى السياسية.

المحكمة الاتحادية قراراتها فيها جنبة سياسية لأن قراراتها في صلب العمل السياسي للدولة وهي محكمة دستورية بمعنى تلتزم بالنصوص الدستورية والنصوص القانونية التي شكلت بموجبها المحكمة والنظام الداخلي للمحكمة رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ وهي ملتزمة بها من الناحية الدستورية والقانونية والنظام الداخلي لكن مهامها تكون مرتبطة مع العمل السياسي للدولة، وذلك ما نعنيه بالدور السياسي للمحكمة الاتحادية؛ وهذه المهمة لم تجدها في محكمة البداءة ولا في محكمة الاحوال الشخصية ولا في محكمة التمييز الاتحادية لأنها غير مرتبطة بالاحزاب والقوى السياسية بعكس المحكمة الاتحادية التي تتعلق بمراقبة تنفيذ مواد الدستور وهي مرتبطة بطريقة أو بأخرى بالكتل والأحزاب السياسية وإن ميل هذه المحكمة العليا لأي جهة سياسية سيخرجها عن الحياد.

لهذا يجب أن تُلزم المحكمة الاتحادية مجلس النواب بالانعقاد والدعوة إلى انتخاب رئيس الجمهورية وهناك الكثير من الدعوات التي ستقام أمام المحكمة ضد تعطيل مجلس النواب الذي لا يصب بخدمة الشعب.

# موقف القوانين الدوليَّة والوطنيَّة من الهجمات السيبرانيَّة

جعفر عبد الامير

بعد التطور الحاصل في مجال .تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوغلها في جميع المجالات واهمها إدارة البنى التحتية للبلدان، حيث أصبحت ركيزة تستند اليها الدول في جميع المجالات، كمجال التعليم والطب والمجالات الخدمية الأخرى، مثل موارد امدادات الكهرباء والمياه ووسائل النقل والمجال السياسي العسكري وأنظمة التحكم والاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها من المجالات الأخرى

إلا أن هذا التطور له مردود سلبي يمس أمن وسيادة الدول على وجه العموم، وخصوصية الفرد وسلامته على وجه الخصوص، وذلك من خلال هجمة سيبرانية يتم توظيفها لشل قوة الخصم، سواء كانت الهجمة داخلية أو خارجية، حيث يعرف الهجوم السيبراني بأنه هجوم الكتروني بواسطة أجهزة الكمبيوتر عبر شبكات الانترنت والاتصالات الرقمية بهدف تغيير أو تعطيل برامج أو تدمير معطيات أو سرقة معلومات أو اختراق انظمة التحكم والاوامر، بهدف إحداث أضرار في أنظمة وبرامج وأجهزة الطرف الآخر وتعطيلها عن العمل ويكون المهاجم شخصا او مجموعة أشخاص أو عصابة أو منظمة أو دولة أو عدة دول.

في الأعوام الأخيرة تطورت الهجمات بشكل ملحوظ وأصبحت أداة حرب أساسية، ومن الممكن ن تكون مستقبلاً بمثابة سلاح دمار شامل خصوصاً لو كانت على مصادر الطاقة النووية كما تتميز باسلوب مغاير لبقية الجرائم، حربٌ هادئة بلا جيش أو دبابات أو صواريخ، لا تحدها مسافة يصعب فيها تحديد مكان الهجوم أو المسؤول عن الهجوم أو وقت الهجوم أو ما الهدف من الهجوم، أضرارها ترتقي إلى الهجمات المسلحة والحروب التقليدية المعتادة، كونها تكبد العدو أضراراً اقتصادية واجتماعية وعسكرية وشل البنية التحتية، مثالٌ على ذلك شن هجمة على وحدة تحكم السدود وفتح بواباتها، حيث يمكن أن يسبب ذلك فيضاناً بعدة مدن، أو شن هجوم على حركة الطيران والمترو، لخلق حوادث تصادم او مهاجمة المحطات النووية، والتسبب مثلاً بانفجار المفاعلات النووية، وكل تلك الهجمات قد لا تكون واضحة لجميع الأجهزة المستشعرة. حيث تبقى كل المقاييس طبيعية ولا تستطيع أجهزة الإنذار ملاحظة التغيرات التقنية الحاصله من فعل الفايروسات أثناء الهجوم. ومن الأمثلة الواقعية على تلك الهجمات

الهجمة التي استهدفت دولة إستونيا في عام ٢٠٠٧، والتي أعاقت خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعشرة أيام، وفي العام نفسه تعرضت شركة () الى هجمة تمكنت من سرقة بيانات البطاقات الائتمانية وحسابات البنوك وعناوين اكثر من ٤٥ مليون شخص، وفي النزاع الحاصل بين روسيا وجورجيا في عام ٢٠٠٨ اتجهت روسيا الى حرب الهجمات السيبرانية بهدف تعطيل أنظمة الاتصالات العائدة للقوات الجورجية، في عام ٢٠١٠ قامت الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل بهجوم سيبراني على ايران من خلال فايروس ستوكسنت لإخلال البرنامج الإيراني النووي والتأثير في عمليات تخصيب اليورانيوم.

وهذا التصاعد المستمر في هذه الهجمات أثار قلق المجتمع الدولي لما فيه من إضرار وتحديات ومخاطر مستقبلية. والجدير بالذكر أن اكبر تحدٍ يواجه القانون الجنائي الدولي هو انعدام الدليل المادي او المبرز الجرمي او صعوبة تحديد هوية الفاعل او مكان الفاعل لمساءلته. اما قواعد القانون الدولي الإنساني فإن أحكامه عامة ولم يذكر هكذا جرائم بنص صريح، إلا أن قواعده تنظم جميع أساليب الحرب والوسائل المستخدمة، ويتوقف خضوع الهجمات السيبرانية إلى القانون الدولي أن تكون مزامنة لنزاع مسلح وأن تكون واسعة النطاق وطويلة الأمد وشديدة الأثر ومن غير ذلك يخضع للقانون الوطني، وإلى حد الآن لا توجد أي معاهدة او اتفاقية مثمرة تنظم او تحد الهجمات السيبرانية دولياً، ولو اتجهنا نحو الدول العربية وقوانينها الداخلية فقد نرى أن لكل دولة سياسة مختلفة، وتتبوأ السعودية المرتبة الأولى عربياً بحماية فضائها السيبراني، وذلك حسب المؤشر العالمي (جي سي أي) لعام ٢٠١٨. وكذلك تعتبر السباقة في نص قانون نظام مكافحة جرائم المعلوماتية الذي شرعته عام ٢٠٠٧. وكذلك مصر تعتبر الأمن السيبراني جزءا مهماً من أمن الدولة ووجوب الحفاظ عليه، حيث قامت بتأسيس المجلس الأعلى للأمن السيبراني وأكدت أهمية الحفاظ على الفضاء السيبراني في نص المادة ٣١ من الدستور المصري لسنة ٢٠١٤.

أما بالنسبة إلى العراق فقد نشر مكتب مستشار الأمن القومي ستراتيجية الأمن السيبراني العراقي في عام ٢٠١٧، وكانت خطوة تستحق الثناء إلا أنها كانت نظرية في الأساس وتشوبها بعض العيوب، اما بخصوص قانون الجرائم المعلوماتية العراقي فلم تتم المصادقة عليه الى يومنا هذا، ويتم تكييف الجرائم السيبرانية على نصوص القوانين الملائمة، ولذلك نرى أن الاهتمام بالأمن السيبراني في العراق أصبح امراً مهماً لا مناص منه، خصوصاً ونحن مقبلون على مشروع الأتمتة.

# في عصر السهولة .. مازالت مهنة المتاعب صعبةً ومتعبة

د. حميد الكفائي

يقدم لنا عيد حرية الصحافة العالمي في الثالث من شهر مايو/أيار من كل عام، فرصةً سانحة لمراجعة وضع الصحافة والإعلام في العالم. ويمكن القول ابتداءً إن الإعلام أحرز قفزاتٍ نوعيةً خلال العقدين المنصرمين، في مجال دقة الخبر وحرية الرأي، لكن المتاعب والمصاعب والأخطار مازالت كثيرة.

ورغم هذا التقدم الذي فرضه التنافس وانتشار المعرفة، مازالت هناك وسائل (إعلام) ترى العالم من زوايا ملونةٍ ضيقة، خصوصا في الدول التي تحكمها الأيديولوجيات الدينية والقومية والأنظمة الشمولية، أو الأنظمة المهلهلة التي لا تستطيع أن تحمي أصحاب الرأي المخالف من المتربصين بهم.

وعلى الرغم من دخول وسائل التواصل الاجتماعي طرفا في العملية الإعلامية، وتسببها في إحداث إرباك ليس قليلا، خصوصا وأن معظم مستخدميها ليسوا مهنيين، بل إن بعضهم يتعمد اختلاق الأخبار أو تحريفها حسب المصلحة أو الهوى، فإن وسائل الإعلام المهنية ظلت مهيمنةً على نقل الأخبار والمعلومات الدقيقة، أو الأكثر دقة، وتغطية الأحداث العالمية بنزاهة وموضوعية، وعرض الآراء المتباينة.

لذلك فإن كل شائعة أو خبر كاذب أو تحريف متعمد للأحداث، التي قد تنشرها وسائل التواصل الاجتماعي غير المقيدة، أو وسائل (الإعلام) غير المسؤولة، أو وسائل التضليل الأيديولوجي أو السياسي، التي تسمى خطأً «وسائل إعلام»، تجدها تتبدد بسرعة، لكنها تبقى شاهدة على انعدام المسؤولية الأخلاقية عند من ينشرها أو يختلقها أو يروج لها.

وسبب هذا التقدم الذي حققته وسائل الإعلام المهنية، لا يعود إلى صحوة الضمير الإنساني، الذي مازال عليلا، إن نظرنا إلى العديد من المشاكل والكوارث التي تجتاح العالم، والتي يمكن تجنبها أو حلها بسهولة إن توفرت الإرادة السياسية الدولية، وإنما إلى التقدم التقني في وسائل الاتصال والتواصل، التي أضاءت البقع المظلمة أو المعتمة في معظم بلدان العالم، باستثناء تلك التي تخيم عليها الأيديولوجيات المتعصبة، أو تتحكم بها طُغَمٌ متسلطةٌ تناصب الحقيقة والتطور والحرية العداء.

ولا ننسى أيضا تطور وسائط النقل وسهولتها، وانخفاض تكاليفها، التي جعلت التنقل السياحي والثقافي والتعليمي ممكنا وسهلا وممتعا، وسهَّلت على كثيرين التعرف على ما كان إلى عهد قريب من المجاهيل.

فكثيرون منا يسافرون لرؤية الظواهر الطبيعة، أو المعالم الأثرية، أو التفرج على المباريات الرياضية، أو حضور المؤتمرات العلمية والثقافية، أو المشاركة في المناسبات والأعياد والكرنفالات العالمية، ومثل هذه الرحلات تكشف لنا الكثير من المجاهيل، وتكسبنا معلومات تمكننا من التمييز بين الحقيقي والكاذب.

في الثالث من أيار/مايو من كل عام، يراجع الصحفيون ومؤسساتهم ونقاباتهم واتحاداتهم في بلدان العالم، أحوالهم وأوضاع مؤسساتهم والحريات المتاحة لهم، والتحديات التي تواجههم في إنجاز واجباتهم. وقد هيمنت الحرب في أوكرانيا هذا العام على البيانات والمؤتمرات والتجمعات التي عقدت في أنحاء العالم المختلفة، خصوصا مقتل ١٢ صحفيا، كانوا يغطون الحرب في أوكرانيا خلال الـ٧٠ يوما الأولى.

وفي روسيا هناك قرارات حكومية ألزمت الصحفيين جميعا بأن يستقوا معلوماتهم من المصادر الرسمية، وفي خلاف ذلك فإنهم يعرِّضون أنفسهم للمساءلة. وقد وضع هذا القرار قيودا صارمة على عمل الصحفيين في روسيا، إلى درجة أن كثيرين منهم توقفوا عن العمل، لأن الامتثال لرغبة الحكومة من شأنه أن يحوِّلهم إلى أبواق لها، إذ لا يستطيعون أن يبثوا أو ينشروا أيَّ معلومة، يحصلون عليها من مصادر غير رسمية.

لكن أوضاع الصحفيين لم تكن ممتازة في العديد من بلدان العالم، حتى الحرة والديمقراطية منها، والسبب هو أن الصحافة تحاول أن تحصل على كل المعلومات حول الاحداث السابقة والحالية والخطط المستقبلية، وهذا ما لا يمكن أيَّ حكومة أن تقدمه لهم. فالحكومات دائما ما تُعِدُّ خططها وتبلور قراراتها بعيدا عن الأضواء، والجميع، بمن فيهم الصحفيون، يدركون ضرورة هذه السرية للعمل الحكومي، لكن الصحفي في الوقت نفسه يسعى إلى التميُّز عبر تقديم الجديد إلى متلقيه، والحصول على المعلومات بكل الطرق المتاحة قانونا، وفي هذه المسألة تحديدا يحصل التقاطع، وربما التصادم، بين الصحافة ومؤسسات الدولة.

لا شك أن من حق الصحافة أن تحصل على المعلومات، وهناك قوانين في العديد من الدول تمنحها هذا الحق، بل وتمكنها منه، لكن المؤسسات الرسمية والشركات والمنظمات لا تقدم سوى المعلومات التي بودها أن تظهر للعلن، لذلك تضطر الصحافة للسعي للحصول عليها عبر التقصي والتدقيق والمتابعة والتحليل.

منظمة اليونسكو، التي

اقترحت على الأمم المتحدة تخصيص يوم لحرية الصحافة في عام ١٩٩١، وتبنت الأمم المتحدة المقترح في عام ١٩٩٣، تعقد مؤتمرا سنويا يستمر ٣ أيام في أحد البلدان، تحت شعار يعكس اهتمامات الصحافة في ذلك العام، بالاشتراك مع نقابة الصحفيين أو المؤسسات التي تهتم بشؤون الصحافة والحرية في العالم.

وفي هذا العام، ٢٠٢٢، عقدت اليونسكو مؤتمرها في الفترة ٣-٥ أيار/مايو في مدينة «بونتا ديل إيستا» في الأورغواي، افتتحه رئيس الأورغواي، لويس لاكالي بو، والأمين العام للأمم المتحدة، أنتونيو غوتيريش، إضافة إلى مدير عام اليونسكو والمفوَّض الدولي العام لحقوق الإنسان. وشارك في المؤتمر ٣٤٠٠ صحفي ومسؤول دولي ووطني من ٨٦ بلدا، وكان شِعاره «الصحافة تحت الحصار الرقمي».

ويناقش الشِعار أَثَرَ العصر الرقمي على حرية التعبير، وسلامة الصحفيين، وحق الحصول على المعلومات والخصوصية. كما يشير إلى تعرض الصحفيين إلى مضايقات جديدة، وهي المضايقات الرقمية والرقابة الإنترنتية على نشاطاتهم الصحفية المشروعة، من خلال التلصص على نشاطاتهم ألكترونيا، الأمر الذي يعيق أداءهم واجباتهم. لقد أصبح العديد من الصحفيين مراقَبين عبر الانترنت وهم في مكاتبهم، وهذه الرقابة تحُد من حريتهم لتغطية الأحداث ونقل الحقائق، كما تعرِّض سرية مصادرهم إلى الإفشاء، ما يجعل عملهم صعبا، أو مستحيلا، فلن يجرؤ أي مصدر على البوح بمعلومة إن كان أمره سيُكتَشف.

وناقش المؤتمر معظم القضايا التي تواجه الصحفيين، وتأتي في المقدمة سلامة الصحفيين في البيئات الخطيرة التي يتعرضون فيها إلى أخطار محدقة تهدد حياتهم، خصوصا أثناء تغطياتهم الحروب وأعمال العنف، أو عندما يتعرضون لضغوط تمنعهم من أداء عملهم، ومضايقات نتيجة لنشرهم تقاريرَ تكشف مخالفاتٍ أو تجاوزات أو إخفاقات.

كما نوقشت مسألة «الإفلات من العقاب» لمرتكبي الجرائم والمخالفات، خصوصا أولئك الذين يعتدون على الصحفيين ويضايقونهم، ولكن يفلتون من العقاب، نتيجة للحماية التي يتمتعون بها من جهات متنفذة، أو تساهل القضاء مع ممارسي تلك المضايقات.

الاتحاد الأوروبي أصدر بيانا بمناسبة عيد حرية الصحافة العالمي قال فيه إن الاتحاد «يولي سلامة الصحفيين أولوية قصوى»، وإنه «يقدم دعما طارئا للصحفيين الذين يغطون الحرب في أوكرانيا». وأضاف البيان «الصحفيون والمصورون والمدونون الشجعان يخاطرون بحياتهم من أجل أن يعْلِمونا حول عدوان روسيا غير المبرر على أوكرانيا.... إنهم يسلطون الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان، والتجاوزات على القانون الدولي، ويساهمون في مكافحة التضليل والتحكم بالمعلومات وكشف الفظائع ويساهمون في ألا يفلت مرتكبوها من العقاب».

مازال الصحفيون يتعرضون إلى الاخطار والمضايقات وحجب المعلومات حتى في الدول الديمقراطية. بريطانيا مثلا جاءت في المرتبة ٣٣ في مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام ٢٠٢١، والذي أعدته منظمة (صحفيون بلا حدود)، وأشرت باللون الأصفر، وهو التصنيف الثاني الذي يشير إلى أن حرية الصحافة «مُرْضِيَة» أو مقبولة!

وفي كندا، أُجري استطلاع حول المضايقات التي يتعرض لها الصحفيون، وقد عُرضت نتائجُه في برنامج على اليوتيوب كي يطلع عليها الجميع، ويسعى المعنيون إلى تذليل العقبات التي تعترض العمل الصحفي.

وفي فرنسا عرض اتحاد الصحفيين الفرنسيين فيلم (قرصنة العدالة)، الذي يدافع عن الصحفي الأسترالي، جوليان أسانج، الذي نشرَ وثائق سرية عام ٢٠١٠، يمكن أن تدين كل من بريطانيا والولايات المتحدة بارتكاب جرائم حرب في العراق وأفغانستان. وكانت محكمة بريطانية قد أمرت بترحيل أسانج إلى الولايات المتحدة، حيث سيحاكم على ما اعتبرته الولايات المتحدة «عمل تخريبيا». ويعتقد خبراء بأنه قد ينال حكما بالسجن لمدة ١٧٥ عاما!

وفي المكسيك قُتِل ٣٤ صحفيا منذ مجيء الرئيس أندريس مانويل لوبيز أوبرادور إلى السلطة عام ٢٠١٨، تسعة منهم قتلوا خلال العام الأخير، استنادا إلى تقرير نشرته منظمة «ميثاق ١٩» الشهر الماضي. وقبل يومين فقط، عُثر على الصحفي المخضرم لويس إنريك راميريز، مقتولا وموضوعا في كيس، تُرك بجانب أحد الطرق في مدينة سينالوا. وقد طالب عضوان في مجلس الشيوخ الأمريكي، توم كين وماركو روبيو، إدارة الرئيس بايدن بحض الرئيس المكسيكي على بذل المزيد من الجهد لحماية الصحفيين.

أما في العراق، فقد قتل مئات الصحفيين منذ التغيير عام ٢٠٠٣ حتى الآن، وكثيرون منهم قتلوا مع سبق الإصرار والترصد، على أيدي جماعات إرهابية، بعضها تستخدم سلطة الدولة وأدواتها لتنفيذ جرائمها، بسبب آرائهم الناقدة، أو نشاطاتهم الكاشفة للفساد والمخالفات التي ترتكبها الجماعات الحاكمة، ومازلت أتذكر أصدقاء وزملاء أعزاء قتلوا غيلة، دون أن يشكلوا خطرا على أحد، بل لا أحد يعرف حتى اليوم سبب قتلهم.

وكشفت «جمعية الدفاع عن حرية الصحافة» في العراق عن مقتل ٩٢ صحفيا منذ عام ٢٠١٠ حتى ٢٠٢١. الصحفيون العراقيون المغدورون كثر، أتذكر منهم نزار عبد الواحد من العمارة، وفاخر التميمي وعبد الحسين خزعل وأحمد عبد الصمد من البصرة، وهادي المهدي من الديوانية، وخمائل محسن من الموصل، وأطوار بهجت من سامراء، وعلاء مشذوب من كربلاء، ولقاء عبد الرزاق وهشام الهاشمي ومازن لطيف وتوفيق التميمي من بغداد، والأخيران خُطفا في وضح النهار قبل عامين ولا يعرف أحد مصيرهما حتى الآن. أما عدد الذين تركوا الصحافة أو هاجروا إلى بلدان أخرى فغير معروف، لكنه كبير.

في عصر التكنولوجيا المتطورة، التي سهَّلت الأعمال الشاقة والمهام الصعبة، بقيت مهنة المتاعب متعبةً ومحفوفةً بالمخاطر، وبحاجةٍ إلى مزيدٍ من الرعاية والحماية والتنظيم والحرية في بلدان العالم أجمع.

# ماذا تعني حرب طويلة في أوكرانيا للعالم ؟

عثمان ميرغني

التقييم الذي قدمته الاستخبارات الأميركية للجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأميركي أول من أمس عن الحرب في أوكرانيا، يوضّح أن العالم يواجه سيناريو حرب مرشحة لأن تطول وتتحوّل إلى حرب استنزاف تمتد لأشهر وربما سنوات، بكل ما يعنيه ذلك من أزمات أمنية واقتصادية على صعيد الغذاء والطاقة، أو من مخاطر الانزلاق نحو حرب عالمية جديدة ستكون نووية لا محالة بعد التهديدات الروسية المتكررة. فقادة أجهزة الاستخبارات الذين أدلوا بشهاداتهم اتفقوا على أنه في ظل عدم تمكن أي من الجانبين الروسي والأوكراني من تحقيق اختراق حاسم، وعدم وجود مؤشرات على إمكانية نجاح أي مفاوضات بين الطرفين في الوقت الراهن بالنظر إلى قناعة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأنه يمكن أن ينتصر في النهاية، وحقيقة أن أوكرانيا لم تظهر أي بوادر على الاستسلام، فإن الحرب ستطول بلا شك؛ ما يعني تصاعد تكلفتها وتزايد مخاطرها.

رئيس وكالة استخبارات الدفاع الأميركية، اللفتنانت جنرال سكوت بيرير، كان واضحاً في هذا الصدد عندما قال، إنه مع التوجه نحو حرب استنزاف، يصبح من المرجح أن يتخذ الصراع «مساراً يصعب التنبؤ به»، وهو ما تطرقت إليه زميلته أفريل هينز، مديرة الاستخبارات الوطنية، عندما قالت، إن بوتين يمكن أن يلجأ للسلاح النووي، إذا شعر بأنه يخسر الحرب.

هذا التقييم يعكس الحسابات بالغة التعقيد لهذه الحرب التي كلما طالت، زادت المخاطر المترتبة عنها. فالغرب الذي يضخ كميات هائلة من الأسلحة المتطورة إلى أوكرانيا لمساعدتها في مواجهة الاجتياح الروسي، يتخوف في الوقت ذاته من أن بوتين إذا شعر بأنه يواجه احتمال الهزيمة قد يلجأ إلى خيارات تصعيد واسع، بما في ذلك استدعاء الاحتياط وإعلان حالة الحرب، بدلاً من تسميتها الراهنة بـ«العملية الخاصة»، وصولاً إلى استخدام أسلحة نووية تكتيكية أو استراتيجية في مواجهة ما يراه حرباً غربية بالوكالة و«تهديداً وجودياً» لبلاده ونظامه. والسؤال الصعب أمام الاستراتيجيين هو، ما هي النقطة التي يمكن أن يصلها الغرب في دعمه لأوكرانيا، من دون أن يدفع بوتين للإحساس بأنه يواجه خطر الهزيمة؟

فالواضح أن هناك أطرافاً في حلف شمال الأطلسي (ناتو) تريد استنزاف روسيا وإضعافها، من خلال هذه الحرب التي تورط فيها بوتين، وهو هدف أفصح عنه وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن بعد زيارة لكييف الشهر الماضي عندما قال، إن الولايات المتحدة تريد إضعاف روسيا لمنعها من تكرار ما فعلته في أوكرانيا. لكن هذا الهدف ليس بلا مخاطر؛ لأنه لا يمكن تصور أن بوتين سيقبل هزيمة قواته أو تهديد نظامه من دون رد يدفع العالم نحو مواجهة كبرى بالغة الخطورة.

القلق من هذا الخطر هو الذي جعل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يحذر في خطاب أمام البرلمان الأوروبي مطلع الأسبوع الحالي من «إذلال روسيا». فهو يرى أنه مع التأكيد على ضرورة دعم أوكرانيا لضمان بقائها، فإن الغرب يجب ألا ينسى أنه ستأتي نقطة تسعى فيها موسكو وكييف إلى السلام من خلال طاولة المفاوضات.

ونبّه إلى أنه عندما يعود السلام إلى التراب الأوروبي «سيتعين بناء توازنات أمنية جديدة، ويجب ألا نستسلم أبداً للإغراء، أو الرغبة في الانتقام، أو الإذلال؛ لأننا نعرف كم أدى ذلك إلى إفساد الطريق إلى السلام في الماضي». وكان ماكرون يشير بذلك إلى معاهدة فرساي التي أبرمت بعد الحرب العالمية الأولى، واعتبر كثيرون أنها شكلت «إذلالاً» لألمانيا وهيأت لصعود هتلر والنازية، ومن ثم قادت إلى الحرب العالمية الثانية.

ما قاله ماكرون يعدّ عين العقل، ويمثل صوت الاعتدال في أوروبا الذي يرى أن الحرب الأوكرانية مصيرها العودة إلى طاولة المفاوضات، وأن الغرب مع دعمه لأوكرانيا يجب أن يضع في اعتباره معادلة لا تدفن فيها لغة التصعيد فرص السلام، ولا تشعر فيها روسيا بالإذلال؛ خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى خلق ظروف يبرز ويصعد فيها تيار قومي أكثر تشدداً، أو تصبح موسكو مستعدة لاستخدام السلاح النووي ضد ما تراه تهديداً وجودياً.

ماكرون مثل كثيرين يرى أن خريطة التوازنات الجيوسياسية ستشهد تغييرات كبيرة بعد انتهاء الحرب الأوكرانية، وربما من هذا المنطلق دعا إلى تفكير عميق بشأن مستقبل أوروبا، قائلاً، إن هذه الحرب أظهرت الحاجة إلى «عملية تفكير تاريخية»، واقترح إنشاء «منظمة سياسية أوروبية» موسعة تضم الديمقراطيات الأوروبية، وتتيح مساحة جديدة للتعاون السياسي مع إدراج الأمن، والطاقة، والنقل، والحركة عبر الحدود، ضمن القضايا التي يمكن أن تعالجها هذه المنظمة. والواقع أن الرئيس الفرنسي باقتراحه هذا يحاول معالجة مشكلة أن الاتحاد الأوروبي توسع إلى حد أصبح ضم المزيد من الأعضاء يطرح المزيد من التحديات، وأن المنظمة الجديدة المقترحة يمكن أن تستوعب الدول التي تنتظر منذ سنوات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مثل تركيا وصربيا، وتحل مشكلة أوكرانيا التي تطالب بانضمام سريع للاتحاد، لكنها قد تضطر إلى الانتظار سنوات طويلة بسبب تعقيد آليات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. كما أن المنظمة الجديدة المقترحة تفتح باب المشاركة أمام بريطانيا التي غادرت الاتحاد الأوروبي من خلال عملية «بريكست».

ماكرون ربما يفكر من منظور الأمن الأوروبي، لكن التغييرات الجيوسياسية المتوقعة نتيجة الحرب الأوكرانية تعني العالم كله؛ لأننا قد نشهد مرحلة تعاد فيها صياغة التكتلات الدولية. فالحرب قد تكون أحيت حلف شمال الأطلسي (ناتو) وعززته بعد فترة ضعف وخلافات، لا سيما إبان رئاسة دونالد ترمب، لكنها أيضاً زادت من فرص ظهور تحالف صيني - روسي أقوى. ذلك أن بكين تراقب تطورات الحرب الأوكرانية والعقوبات الغربية على موسكو، وتشعر بأنها قد تكون الهدف التالي، في ظل التنافس القوي بينها وبين الولايات المتحدة، لا على صعيد الصدارة الاقتصادية فحسب، بل على صعيد النفوذ السياسي والقدرات العسكرية أيضاً.

وكان لافتاً أن ماكرون بعد خطابه في البرلمان الأوروبي الذي طرح فيه رؤيته بالنسبة لمستقبل أوروبا، والتعامل مع روسيا، تحدث مع الرئيس الصيني شي جينبينغ وبحث معه الوضع في أوكرانيا، والأوضاع العالمية وأزمة الغذاء والطاقة الناتجة من الحرب. فالصين لديها مصالح وعلاقات واسعة في أوروبا، ومع أطراف كثيرة حول العالم، وأي حرب باردة معها، ناهيك عن مواجهة عسكرية، ستكون نتائجها كارثية.

وإذا كانت أميركا قد نجحت قبل ٥٠ عاماً من خلال الدبلوماسية التي قادها آنذاك هنري كيسنجر في التقارب مع الصين وإبعادها عن روسيا، فإن سياساتها اليوم وتداعيات الحرب الأوكرانية، قد تؤدي إلى تحالف جديد بين بكين وموسكو، وتنافس عالمي أشد شراسة مما شهده العالم إبان الحرب الباردة.

# مذكرة التماس بايقاف المشروع التركي بالعودة الطوعية لمليون سوري واعمال المستوطنات والتغيير الديموغرافي

السيد الامين العام للامم المتحدة الاستاذ انطونيو غوتيريش المحترم

السيد رئيس جامعة الدول العربية الاستاذ احمد أبو الغيط المحترم

الموضوع : مشروع العودة الطوعية لمليون سوري واعمال المستوطنات والتغيير الديموغرافي .

مازالت تركيا مستمرة بغزوها واحتلال اراضي من الدول المجاورة سوريا والعراق وتقوم باعمال التغيير الديموغرافي في تلك المناطق المستقرة سياسيا وعسكريا وباعتراف دولي بذلك وذات الاغلبية السكانية من القومية الكوردية وايضا ذات الاغلبية الدينية غير المسلمة من المسيحيين والايزيديين وغيرهم، حيث قامت بأحتلال وغزو شمال غرب سوريا منذ عام ٢٠١٦ مستخدمة مختلف الاسلحة حتى المحظورة منها دوليا برا وجوا، أحرقت الاراضي الزراعية قتلت واعتقلت وشردت المدنيين العزل من اهالي المنطقة الاصليين تحت ذريعة المحافظة على الامن القومي لتركيا، لكن الواقع هي خطوات مدروسة لغرض الاستيلاء على المناطق في سوريا والعراق وفرض سيطرتها عليها لمليون لاجئ سوري الى مناطق غير مناطقهم الاصلية، واسكانهم في مستوطنات جديدة ، وبهذه الطريقة تحقق اعمال في التغيير الديموغرافي والاستيلاء الكامل على ثروات المنطقة مستغلة بذلك الصمت الدولي وانشغال العالم بالحرب الروسية الاوكرانية وانشغال سوريا بمشاكلها الداخلية وكذلك مستغلة الفوضى العارمة في النظام العراقي سياسيا وعسكريا وبرلمانيا.

إن ما تقوم به تركيا من بناء مستوطنات في الأراضي الكوردستانية في سوريا والعراق وتعدياً على حقوق الشعب الكوردي والعربي وأراضيه يعتبر جريمة حرب حسب القانون الدولي وانتهاكاً للقوانين الدولية فيما يخص حقوق الإنسان. من بين الحقوق المنتهكة، حق تقرير المصير، حق المساواة، حق الملكية، الحق لمستوى لائق للحياة، وحق حرية التنقل .

كما تعدُّ إقامة المستوطنات، مناقضة لكل المبادئ الدولية،

حيث اتفاقية لاهاي/ ١٩٠٧م المادة (٤٦): الدولة المحتلة لا يجوز لها أن تصادر الأملاك الخاصة. – المادة (٥٥): الدولة المحتلة تعتبر بمثابة مدير للأراضي في البلد المحتل، وعليها أن تعامل ممتلكات البلد معاملة الأملاك الخاصة. ثم تبعها ميثاق الأمم المتحدة (ميثاق جنيف الرابع حول قوانين الحرب في عام ١٩٤٩) حيث لا يحق لسلطة الاحتلال نقل مواطنيها إلى الأراضي التي احتلتها، أو القيام بأي إجراء يؤدي إلى التغيير الديموغرافي فيها، ولا يحق لقوات الاحتلال تدمير الملكية الشخصية الفردية أو الجماعية أو ملكية الأفراد أو الدولة أو التابعة لأي سلطة في البلد المحتل. ثم أعادت قرارات مجلس الأمن الدولي أو الجمعية العمومية التي تؤكد وتنكر أي صفة قانونية للاستيطان، أو الضم، وتطالب بإلغائه، وتفكيك المستوطنات، وبالتالي؛ فإن خلق الأمر الواقع بالقوة لا يمكن أن يكسب حقاً .

اننا نرى ان عدم تحرك القوى الدولية لايقاف التوسع التركي واعماله غير القانونية في انتهاك دول لها سيادتها سيفسح لها المجال لتحقيق اهدافها التوسعية واحلامها في اتفاق ملي المعروف واعادة كثير من المناطق السورية تحت سيطرتها وبالتأكيد ستسعى لتحقيق اعادة ولاية الموصل التي لا طالما تكلم مسؤولون اتراك بها .

اننا في المعهد الكوردي للدراسات والبحوث نناشدكم ونناشد العالم اجمع ونناشد قوات التحالف الدولي بالتحرك السريع لايقاف بناء هذه المستوطنات القسرية الهادفة الى بناء كيانات ذات افكار متطرفة في هذه المناطق ستكون بؤر لتصدير الارهاب الى دول العالم وندعوكم الى العمل الجاد لايقاف اعمال التغيير الديموغرافي وفق القوانين الدولية المتعلقة باعمال الاستيطان منها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ واتفاقية الشعوب الاصيلة والقبلية الصادرة في عام ١٩٨٩

نأمل منكم المزيد من التفهم لهذه المشكلة والاسراع في اتخاذ الاجراءات الازمة لأيقافها قبل ان تكتمل وتكون سكين في خاصرة المجتمع الدولي والاقليمي .

المعهد الكوردي

للدراسات والبحوث

٩ مايس ٢٠٢٢

IRAQI DEMOCRATIC FORUM

Periodical magazine issued by the Iraqi Democratic Forum

No. 113 May. 2022

العدد مائة و ثلاثة عشر - آيار ٢٠٢٢

# تصريح صحفي من الرابطة العربية للقانون الدولي حول إغتيال الصحفية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة

نـدّدت الرابطة العربية للقانون الدولي بالجريمة الجديدة التي ارتكبتها القوات «الإسرائيلية»، حين أقدمت على اغتيال الصحافية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة في يوم الاربعاء ١١ / ٥ / ٢٠٢٢ ، وهي متوجّهة لإداء عملها المهني لقناة الجزيرة الفضائية، لتغطية اقتحام القوات «الإسرائيلية» مخيم جنين بالضفة الغربية .

وقال الأمين العام للرابطة العربية للقانون الدولي الدكتور عبد الحسين شعبان في اتصال هاتفي مع وسائل الإعلام: إن هذه الجريمة مكتملة الأركان المادية والمعنوية يمكن ضمّها إلى ملف الجرائم الضخم التي ارتكبتها «إسرائيل» بحق الشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية والتقدّم والتنمية في المنطقة والذي يمكن تقديمه إلى المحكمة الجنائية الدولية .

وشدّدت الرابطة العربية للقانون الدولي على أن جريمة اغتيال شيرين أبو عاقلة تؤكد مدى استهتار «إسرائيل» بالرأي العام العالمي وبالقيم والقوانين والأعراف الدولية، ولاسيّما بالقانون الإنساني الدولي واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وملحقيها لعام ١٩٧٧، والتي تمنح الصحافيين حصانة خاصة، وطالب الأمم المتحدة القيام بواجبها لحماية الصحافيين والطواقم الصحافية، خصوصاً في مناطق النزاع والحرب .

وتأتي هذه الجريمة النكراء بعد أيام على احتفال العالم بعيد الصحافة العالمي في (٣ أيار/ مايو) الذي كان قد تقرّر من قبل اليونيسكو في العام ١٩٩٣، وهي دليل جديد على أن الإرهاب الصهيوني لن يتوقّف وأن «إسرائيل» منذ تأسيسها في ١٥ أيار / مايو ١٩٤٨ هي أداة مستمرة للعدوان وبؤرة مستديمة للتوتر والحروب والعنف والإرهاب .

وطالبت الرابطة العربية للقانون الدولي إجراء تحقيق دولي فوري نزيه ومستقل لمحاسبة المسؤولين وتحقيق العدالة، فضلاً عن مناشدتها للمجتمع الدولي وجميع القوى والبلدان المحبة للسلم والحريّة للتضامن مع الشعب العربي الفلسطيني وتمكينه من تقرير مصيره بنفسه وعلى أرض وطنه وعودة اللّاجئين الفلسطينيين وتعوضهم عما لحق بهم من غبن وأضرار طيلة السنوات العجاف، لإقامة الدولة الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

في ١٢ أيار/ مايو ٢٠٢٢